

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

The impact of the electoral system on the structure of the People's National Assembly and the activation of parliamentary work under the amended and supplemented Order 21/01.

عليان بوزيان

جامعة تيارت / الجزائر

bouzianealane@gmail.com

براهمي الوردي

جامعة تيارت / الجزائر

elwardi.brahimi@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2024/03/31

تاريخ القبول: 2024/03/05

تاريخ الإرسال: 2023/10/07

الملخص:

يعالج البحث اشكالية مدى تأثير اختيار النظام الانتخابي في الانتخابات التشريعية على عمل المجلس الشعبي الوطني تقوية و تفعيلاً ، من خلال وجود نواب يعبرون حقيقة عن الارادة الشعبية. ويمثلونها أحسن تمثيل تشريعياً ورقابة.

وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين اختيار نوع النظام الانتخابي وبين طبيعة النظام الدستوري المراد انتهاجه لاسيما وأن الدستور الجزائري بموجب تعديل 2020 سمح بإمكانية ظهور نوعين من الانظمة: في حالة وجود اغلبية برلمانية نكون أمام نظام شبه برلماني وفي حالة وجود أغلبية رئاسية نكون أمام نظام شبه رئاسي. وانتهت الدراسة الى اهمية هندسة نظام انتخابي يقوم على مبادئ الحوكمة الانتخابية ليعبر عن الارادة الشعبية في الرقابة على الحكومة وفي انتاج تشريعات متناسبة مع الارادة العامة.

الكلمات المفتاحية :

النظام الانتخابي، البرلمان ، الاغلبية البرلمانية، الاغلبية الرئاسية، الحكامة الانتخابية، العمل البرلماني، النظام الدستوري .

Abstract:

The research addresses the problem of the extent to which the choice of the electoral system in parliamentary elections affects the work of parliament in order to activate and strengthen it, through the presence of representatives who truly express the popular will. They are well represented in terms of legislation and oversight.

The study revealed the existence of a relationship between the choice of the type of electoral system and the nature of the constitutional system to be adopted, especially since the Algerian Constitution, pursuant to the 2020 amendment, allowed for the possibility of the emergence of two types of systems. In the event of a parliamentary majority, we are faced with a semi-parliamentary system, and in the event of a presidential majority, we are faced with a semi-parliamentary system. presidential.

The study concluded with the importance of engineering an electoral system based on the principles of electoral governance to express the popular will in monitoring the government and in producing legislation that is commensurate with the public will.

Keywords: electoral system, parliamentary majority, presidential majority, electoral governance, activating the work of parliament, constitutional system

مقدمة:

عرفت الجزائر تجارب دستورية وبرلمانية وانتخابية متنوعة منها ما أدى الى الاستقرار السياسي؛ ومنها أدى الى أزمات سياسية وبروز حركات شعبية للمطالبة بالتغيير كان آخرها حراك 22 فيفري 2019 المبارك، وإذا كانت الانتخابات هي الأداة الرئيسة لممارسة السيادة وللتغيير في مؤسسات الدولة فإن ممارستها في ظل نظام سياسي رئاسي مغلق جعلها منها وسيلة في يد السلطة التنفيذية توجهها كما تشاء، فبحكم الطبيعة الرئاسوية للنظام الدستوري في ظل دستور 1996 المعدل والمتم صارت السلطات متركزة في يد مؤسسة رئاسة الجمهورية في مقابل تهميش دور البرلمان والحكومة والمؤسسة القضائية، والمؤسسات الرقابية بصفة عامة.

ومن أجل التفكير في التحول نحو نظام دستوري جديد على ضوء المتغيرات السياسية التي عرفتها الدولة بعد حراك 2019 والتي بدت ملامحه تتشكل بالتعديل الدستوري 2020 والذي جاء على خلاف ما هو مألوف من خلال دستوره لاحتمالية اعتماد أحد النظامين إما نظام شبه برلماني في حالة ما أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية، وإما نظام شبه رئاسي في حالة ما أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية.

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21

المعدل والمتمم.

وأمام اختلاف الفقه الدستوري¹ حول طبيعة النظام السياسي الجزائري المرتقب بين من يعتبره نظام شبه برلماني، وبين من يجعله قريبا من نظام شبه رئاسي، فإن ما يجب أن التأكد عليه هو أن تحديد طبيعة النظام السياسي في ظل تعديل 2020 صارت مرتبطة بالنظام الانتخابي المعتمد، ومتوقفة على نتائج الانتخابات البرلمانية، وإذا كانت هذه الأخيرة لم تعكس تمثيلية حقيقية ولم تحقق تغييرا فعليا قبل حراك 2019 فإن الدولة مدعوة الى اعتماد نظام انتخابي جديد لتحقيق أداء برلماني قوي.

وعليه يعتبر الاختيار الأمثل للنظام الانتخابي عاملا محوريا في انجاح عملية الانتقال الديمقراطي ذلك أن ما يميز الحكم الديمقراطي عن غيره هو معيار كيفية الوصول إلى السلطة والممارسات التي تجعل الحكم مسؤولين عن أفعالهم² ولذلك صارت المطالبة بنزاهته مطلباً دولياً، ومعياراً معتمداً تقاس به ديمقراطية أي دولة، فلم يعد القول بعدم نزاهة الانتخابات يعني دائماً تزوير نتائجها وعدم شفافيتها، وإنما أصبح يشير بشكل كبير الى وجود عيوب ونقائص في النظام الانتخابي، ففي ظل ما أفرزته التجربة البرلمانية قبل وبعد الحراك الشعبي 2019 من عيوب عدم الموضوعية وعدم الاستقلالية وعدم الحياد بسبب تغليب الاعتبارات السياسية والحزبية الضيقة على حساب دواعي المصلحة العامة، وأخلاقيات العهدة البرلمانية، فإن حتمية إعادة الفعالية للعمل البرلماني رقابة وتشريعا وتمثيلا تقتضي تحسين التمثيل وتمكين النواب من الحرية البرلمانية بعيدا عن الضغوط الحزبية الخائفة، وهي الغاية التي لا يمكن بلوغها الا اذا كان اختيار ممثلي الشعب على أسس مبنية على أساس الكفاءة العلمية والجدية في العمل واحترام حرية اختيار الشعب، فضلا عن حسن السلوك السياسي، والسمعة الطيبة، والدفاع عن المصالح العليا للوطن ونبد الصراعات السلطوية، ولا يتأتى ذلك الا بتغيير النظام الانتخابي المعتمد³.

وبالنتيجة تعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي وحوكمته من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، ففي غالبية الأحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين آثار على مستقبل الحياة السياسية في البلد المطبق فيه، فهناك عوامل تحدد قبول نظام انتخابي عن غيره من الأنظمة، وتساعد على نجاح ذلك النظام⁴، حيث تقاس جودة أي إدارة انتخابية وفقا لمؤشرين أساسيين: الكفاءة المؤسساتية والاستقلالية وحسن التمثيل⁵.

¹ - ينظر عبد الحكيم بن هيري، بنية الدولة في الدستور الجزائري المرتقب: نحو جمهورية جزائرية جديدة، مقال منشور بتاريخ 23 سبتمبر 2023 على موقع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي على الرابط

<https://www.irz-dialogue-afroallemand.de/ar/2020-09-30-06-38-08/2020-09-30-06-39-06/stellung-staat-benhebbri-3>

² - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص 17 و ص 21

³ - د/ أحمد بنيني، أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 07، العدد 01، نوفمبر 2012، ص 299

⁴ - شليغم غنية، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي - حالة الجزائر - دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011، ص 179

⁵ - كيم سمير، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بائنة-01، 2015-2016، ص 46

براهمي الوردي، عليان بوزيان

وعليه تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية أثر النظام الانتخابي المعتمد بموجب القانون العضوي 01/21 المعدل والمتمم المتعلق بنظام الانتخابات على تفعيل العمل البرلماني وتطويره.

وللإجابة عن الإشكالية نقسم معالجتها في بحثين رئيسيين نتناول في الأول منها : أثر النظام الانتخابي على بنية المجلس الشعبي الوطني على ضوء التعديل الدستوري 2020 والقانون الانتخابي 01/21 المعدل والمتمم، على أن نتناول في الثاني منها: مظاهر تأثير العمل البرلماني في موازنة علاقة البرلمان بالحكومة في ظل النظام الانتخابي المنتهج في الانتخابات التشريعية في جوان 2021.

المبحث الاول : أثر النظام الانتخابي للمجلس في بنية المجلس الشعبي الوطني .

المبحث الثاني: اثر النظام الانتخابي في موازنة علاقة البرلمان بالحكومة

المبحث الاول: أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني

لكل دولة نظامها الانتخابي الخاص بها، وهذا يجعل كل دولة تقريبا فريدة من نوعها في نظامها الانتخابي، والذي بدوره يطلق على أحد التعريفين، أحدهما واسع وينصرف إلى جملة الأحكام التي تنظم العملية الانتخابية بدءا من تسجيل الناخبين و انتهاء بإعلان النتائج النهائية، ويطلق عليه أيضا القانون الانتخابي، وثانيها أضيق من سابقه وهو ما يطلق عليه، بالمعنى الفني الدقيق، وينصرف إلى الطريقة التي يتم بواسطتها تحويل الأصوات التي يدلي بها الناخبون في الانتخابات العامة إلى مقاعد تمثيلية.¹ وهو ما يقال عنه أنه الأكثر عرضة للتلاعب، بقصد أم بغير قصد، لأن في تحويل الأصوات المدلى بها في إلى مقاعد برلمانية، تتدخل فواعل كثيرة في تحديد الشخص الذي سيُنتخب؛ وفي الحزب الذي سيتولّى السلطة، بحيث يكون النظام الانتخابي هو المرجح في حال حصول حزبين على عدد مماثل من الأصوات، فيعطي الأفضلية في هذه الحالة لحكومة ائتلافية، أو لحكومة أغلبية، زيادة على ذلك يؤثر النظام الانتخابي بمفهومه الضيق على نظام الأحزاب السياسية القائم، وبخاصة في عددها وأهميتها النسبية داخل البرلمان، كما أنه يؤثر في تماسك الأحزاب وانضباطها كما انه يشجع على تكوين تحالفات بين أحزاب،² مما سيقوي من دور البرلمان الرقابي والتشريعي.

أولا: النظام الانتخابي للمجلس الشعبي الوطني وفقا للأمر 01/21

في الواقع ليس هناك في العالم سوى نظام سياسي واحد، هناك من يطبقه وهناك من يستتر وراءه، ألا وهو النظام الديمقراطي، والذي يضيق ويتسع بحسب اتساع وضيق النظام الانتخابي³ وعليه لا يختلف اثنان على أهمية دراسة النظام الانتخابي، اذ يعد النظام الانتخابي بمثابة الابن الشرعي للنظام السياسي وورثه

¹ - سعد الشرقاوي، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، دار النهضة العربية، ط2، 1994، ص 79

² - فؤاد الصادق، الدستور أو النظام الانتخابي: أيها هو الأهم في النظام الديمقراطي؟ معهد الامام الشيرازي للدراسات واشطنطن

2005/05/27، على الرابط [https://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/011.htm](https://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/011.htm)

³ - بن سليمان عمر، تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر ، ماجستير في السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، 2013، ص 05

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

القانوني الوحيد الذي يرفده بالنخب السياسية، وانه مرآة النظام السياسي يتبعه كظله ولا يتمرد عليه، ويأتي النظام الانتخابي في مقدمة المسائل المهمة التي ينبغي مراجعتها واصلاحها بسبب التأثير العميق للنظام الانتخابي المطبق على استقرار النظام السياسي والحياة السياسية وتكامل التجربة الديمقراطية ومتطلباتها المستقبلية، اضافة الى تأثيره على الواقع المجتمعي.¹

يصف بعض الفقه الدستوري تبني المهندس الانتخابي الجزائري لنظام القائمة النسبية المفتوحة علامة فارقة جديدة في تطور النظام الانتخابي، حيث يكون تصميم النظام الانتخابي متماشيا والنسيج الاجتماعي والتوجه الايديولوجي فيه، مما يجعله فرصة حقيقية للتغيير بالاحتكام الى الارادة الشعبية، بحيث تعويل على هذا النظام بمثابة الفرصة الحقيقية للشباب، وللنخبة المثقفة وكذا المهتمين ماديا لقطع الطريق أمام الفساد بأنواعه، الا ان النتائج لم تكن بمستوى هذا التحول. مما يجعلنا نستثير مع البعض إشكالية تحديد أي نظام انتخابي يكون أنسب للديمقراطيتنا؟ وهل يملك نظام التمثيل النسبي واقعا الأفضلية كما يملكها نظريا؟ بخلاف لمن يرافع ويجادل بأن نظام التمثيل النسبي أكثر كفاءة للديمقراطية ومبادئها؛ لأنه يضمن تمثيل الأقلية والتعبير بفعالية أكبر عن خيارات المواطنين.² يرى البعض الآخر أن نظام التمثيل النسبي يضعف الديمقراطية بخلاف نظام الأغلبية الذي يعمل على تقويتها كما هو في الديمقراطيات العريقة.

1-ذاتية النظام الانتخابي

يقصد بالنظام الانتخابي مجموعة القواعد التي تحول اختيار الناخبين الى ممثلين منتخبين ليكونوا تعبيرا صادقا عن ارادة الناخبين وصورة مصغرة للمجتمع الكبير الذي يمثلونه³ حيث ينظم المشرع كيفية تحويل الأصوات المعبر عنها إلى مقاعد في مجالس منتخبة، والتي تفصل في جميع الإشكالات المتعلقة بسير العملية الانتخابية، والتي من خلالها يقدم المشرع أمثلا وافضل الضمانات التي تركز العدالة الانتخابية، وتبعث على المشاركة الواسعة، وتدفع الى غرس الأمل في التغيير والنجاح، وتمنع أي فساد انتخابي محتمل من خلال تقرير مساءلة ومسؤولية الفاسدين. فهو عبارة عن مجموعة من القواعد الفنية لكيفية عرض المرشحين على الناخبين، والأساليب الحسابية التي تستعمل للترجيح بين المترشحين في الانتخاب وتحديد الفائز والخاسر.⁴

¹ - عمار صالح جبار، النظام الانتخابي في العراق 2005-2018 دراسة تقويمية رسالة الماجستير كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، المقدمة على الرابط <https://copolicy.uobaghdad.edu.iq/?p=19867>.

² - راجع زغوني، لنظام الانتخابي كؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2019، على الرابط <https://caus.org.lb>

³ - بن سليمان عمر، تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر، ماجستير في السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، نوفمبر 2013، ص 118

⁴ - حناش مينة، إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 1، العدد 0، سنة 2017، ص 26

براهمي الوردي، عليان بوزيان

وعليه تعرف النظم الانتخابية بأنها تلك القواعد التي تتحكم في سير العمليات الانتخابية، من خلال تحويل وترجمة تفضيلات وأصوات الناخبين إلى اختيار صناع القرار أو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الحق في الانتخاب،¹ وتحدد من خلالها نتائج العملية الانتخابية بواسطة قواعد حسابية وفقهية تترجم الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون سواء من حيث بيان نوع النظام أغلبي أم تناسبي، أو من حيث تحدي المعامل الانتخابي أو من حيث توسيع أو تضيق الدوائر الانتخابية فهو يؤثر على النظام الحزبي وتطوره، وله آثار على شروط تشكيل الحكومة من قبل الأطراف الحزبية، فضلا عن هيكل واستقرار الحكومة فرغم وجود تجارب مشتركة في مناطق عديدة من العالم، فإن الآثار التاجمة عن نمط انتخابي معين تعتمد إلى درجة كبيرة على السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم تطبيق هذا النمط في إطاره، وهو بذلك يعد إحدى ملامح التطور الديمقراطي، إذ يتولى مهمة دفع المواطنين إلى الممارسة السياسية وتدعيم إحساسهم بأهمية إرادة الناخب في خلق تمثيل نيابي ديمقراطي .

وعليه يعتبر النظام الانتخابي انعكاسا لظروف كل دولة السياسية والاجتماعية و الثقافية، ومن ثم لا يكون النظام أصح لهذه الدولة أو تلك الا وفقا لمعيار الأقل عيوباً، أي الذي تكون عيوبه أقل من مزاياه، على أساس أنه لا يوجد نظام انتخابي خال من العيوب أو المزايا، على أن الفقه يعتمد في الترجيح بين النظم الانتخابية مدى قدرتها على تمثيل الناخبين بمختلف أطيافهم، وتركيب البرلمان الذي سيكرسه النظام الانتخابي، ومدى تعزيز المعارضة والمراقبة التشريعية.²

وترتباً عليه يتطلب لتجسيد الانتخابات على أرض الواقع معرفة كيفية ترجمة أصوات الناخبين الى مقاعد نيابية ينالها المرشحون الفائزون، وهنا يجب التمييز بين مرحلتين في تصميم أي نظام انتخابي مرحلة الترشيح حيث يوجد نظامان أصليان لكيفية عرض المرشحين على الهيئة الناخبة تمهيدا لاختيار أفضلهم وهما: نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة، ومرحلة التصويت والفرز وتحديد نتائج الانتخابات حيث يوجد نظامان أساسيان أيضا هما نظام الاغلبية سواء أغلبية نسبية أو مطلقة، والنظام التناسبي سواء وفقا للقائمة المغلقة أو المفتوحة، حيث يقتضي الأول فوز المترشح أو القائمة على مستوى الدائرة الانتخابية بجميع المقاعد في حالة تحقيق أغلبية الاصوات المعبر عنها، في حين يقتضي الثاني توزيع هذه المقاعد على القوائم المشاركة بحسب النسب المتحصل عليها من عدد الاصوات.³

¹ - عيدات عبد الغني، إيزارن عادل، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2022، ص 112

² - د/ أحمد بنني، اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 07، العدد01، نوفمبر 2012، ص 285

³ - قدور ظريف أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتبثيل النسبي في ظل القانون العضوي رقم 08/19 المعدل والمتمم، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد03، جوان 2020، ص 91

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

ويقصد المفاضلة بين أي الانظمة أكثر تأثيرا في الاداء البرلماني تشريعا ورقابة، وتحديد أحسنها تعبيرا وتمثيلا عن الارادة الشعبية ستركر الدراسة على المرحلة الثانية وهي عملية كيفية توزيع المقاعد على المترشحين وعلى الاحزاب المشاركة باعتبارها المرحلة الالم تأثرا في الحياة النيابية.¹

وبالموازنة بينها نظريا يلاحظ الفقه الدستوري أسبقه نظام الاغلبية لاسيا في الدول التي تعتمد نظام الثنائية الحزبية فضلا عن سهولته وعدم تعقيده في توزيع المقاعد، على أن أهم مزية فيه أثره السياسي الايجابي في تحقيق الاستقرار الحكومي لاعتماده على هيمنة الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية بما يخلق الانسجام والتوافق بين البرلمان والحكومة كما هو الحال في النظام الدستوري الانجليزي، والنظام الرئاسي الأمريكي حيث نظام الاغلبية المبني على الثنائية الحزبية.²

وفي المقابل ينتقد هذا النظام بعدم عدالته لتضخيم نتائج الحزب الفائز ومنحه مقاعد اضافية لم يتحصل عليها فعليا، ولا تتناسب مع عدد الاصوات المتحصل عليها،³ على ان أهم أثر سياسي سلبي هو إمكانية أن يحول النظام الى ديكتاتورية الأغلبية في مواجهة الاقليات السياسية غير الممثلة في البرلمان.⁴

وكردة فعل على العيوب التي تشوب نظام الاغلبية لاسيا عدم عدالة هذا النظام في توزيع المقاعد بين الاحزاب المشاركة في الانتخاب بحسب عدد الاصوات المتحصل عليها ظهر نظام التمثيل التناسبي لتحقيق عدالة التمثيل بين مختلف الاحزاب والقوائم المشاركة بحسب عدد الاصوات المتحصل عليها،⁵ وهو ما يؤدي عمليا الى تشكل معارضة برلمانية تحول دون استبداد الاغلبية البرلمانية وتفردا بالحكم، حيث تعتبر درجة التمثيلية الناتجة عن النظم الانتخابية المعتمدة إحدى أبرز محددات درجات المشاركة الانتخابية، وهو الدافع أمام معظم النظم السياسية المفتوحة التي تسعى إلى تطوير نظمها الانتخابية لتحقيق أكبر درجة من التمثيلية، ما ينعكس ايجابيا على مستويات المشاركة الانتخابية وآليات الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية وخارجها، ولا شك أن النظام التناسبي هو الأقرب الى الواقع المعيش في تحقيق تناسب وتوافق بين الخريطة السياسية في الواقع وبين حجم التشكيلات السياسية في البرلمان.⁶

لكن رغم هذه الميزة الايجابية فيه فانه لا يسلم من النقد كونه نظام ممدد للاستقرار الحكومي في ظل صعوبة تحقيق أغلبية برلمانية متماسكة ومتجانسة تنبثق عن حكومة مستقرة، فضلا عن تعقيد وغموض عملية حساب

¹ - قدور ظريف أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، مرجع سابق، ص 93

² - د/ أحمد بنيني، اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مرجع سابق، ص 286

³ - قدور ظريف أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، مرجع سابق، ص 95

⁴ - د/ أحمد بنيني، اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة الفكر، المجلد 07، العدد 01، نوفمبر 2012، ص 289

⁵ - لرقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة،

2005، ص 50

⁶ - د/ أحمد بنيني، اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة الفكر، المجلد 07، العدد 01، نوفمبر 2012، ص 288

براهمي الوردي، عليان بوزيان

كيفية توزيع المقاعد بحسب عدد الاصوات لاسيما منها توزيع المقاعد العالقة على مستحقيها، وهو ما جعل الاظلمة الراسخة في الديمقراطي تتمسك بنظام الاغلبية حفاظا على استقرارها الحكومي وتجنبا للتعقيدات الرياضية المعمول بها في النظام التناسبي.¹

و بالنتيجة فان المفاضلة بينها بناء على مبدأ العدالة في التمثيل و مدى تحقيق الاستقرار الحكومي يكاد يكون أمر مستعصيا في ظل وجود مزاي و عيوب لكل منها، لاسيما عندما يتعلق الامر بقضية توزيع المقاعد المتبقية على القوائم المشاركة، إذ مما حاول المشرع الاستعانة بذوي الاختصاص في الرياضيات فلن يستطيع تحقيق العدل الحقيقي بالنظر الى بقاء عدد من الاصوات بلا ما يقابلها من مقاعد، فهناك دائما هدر لعدد لا بأس به من عدد الاصوات لعدم قدرتها على تحصيل عدد من المقاعد يكون مساويا مساواة تامة لعدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة.²

وأيا كانت الأفضلية فان للنظام الانتخابي أثر كبير على الوضع السياسي في أي دولة، إذ مما كانت الانتخابات نزيهة؛ فان نتائجها تعتمد بشكل أساسي على نوع النظام الانتخابي المعتمد، ولذلك فان اختيار وهندسة النظام الأنسب والأمثل لكل دولة يجب أن تعطى له الاهمية والأولوية كونه هو الذي سيحدد شكل النظام السياسي في الدولة ويحدد نوع الحكومة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات البرلمانية، وهو الذي سيحدد سلوك النخبة السياسية ويشجعها على بناء تحالفات برلمانية قد تهدد استقرار الحكومة، كما أنه هو الذي يحدد سهولة أو صعوبة عملية التصويت بالنسبة للمواطن ومن ثم تشجيعه على المشاركة من عدمها، فضلا عن تشجيع التقارب داخل الاحزاب السياسية.³

وبالنتيجة لا يوجد نظام انتخابي مثالي وعادل يمكن تطبيقه على كل دول في كل زمان ومكان، انما يستلزم الامر تقدير ظروف كل دولة على افراد لارتباط ذلك بالظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة فيها⁴ ولذلك فهو يتأثر بالعوامل السياسية و الاجتماعية و الثقافية لكل دولة ويؤثر على مجمل الحياة السياسية مما يجعل منه سلاحا ذو حدين فهو اما وسيلة لدعم الانتقال الديمقراطي، أو بمثابة عقبة لعرقلة التحول الديمقراطي.⁵ ولذلك فهو مسألة نسبية دائما، ولا يمكن الجمع بين تحقيق العدالة المنشودة في التمثيل وبين تحقيق

¹ - قدور ظريف أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في ظل القانون العضوي رقم 08/19 المعدل والمتمم،

مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد03، جوان 2020 ، ص 99

² - قدور ظريف أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ، مرجع سابق، ص 100

³ - حناش ميمنة، إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص 29

⁴ - ليلي دراغله، اثر نظام التمثيل التناسبي على عمل البرلمان، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة-1- السنة 2020-2021، ص 287

⁵ - ليلو راضي مازن، عبد الكريم الجبوري شري، إصلاح التشريعات الضامنة للاختيار الأمثل للنظام الانتخابي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد02، نوفمبر 2020، ص 209-210

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

الاستقرار الحكومي مما يقتضي تغليب الاعتبار السياسي في الترشح بين الخيارات المتاحة، ولذلك فإن تفضيل نظام على آخر ليست مسألة قانونية فحسب بل هي مسألة سياسية في المقام الأول تتأثر بالظروف المجتمعية.¹

2-انتقال النظام الانتخابي الجزائري من نظام القائمة المغلقة الى التصويت التفضيلي

يعتبر النظام الانتخابي الميكانيزم الأساسي لتجسيد المشاركة السياسية وتفعيلها مما يجعل منها عملية سياسية، وليس مجرد إجراء قانوني وفي لما له من انعكاس حقيقي على أزمة التمثيل الحقيقي، من حيث ضمانه لحق الترشح والانتخاب بالمساواة وضمان حق التنافس السلمي من أجل الوصول الى السلطة والتداول عليها، وعدم احتكارها من قبل جماعة نافذة، وأمام تدخل المال الفاسد في التمويل الانتخابي، وما صاحبه من عزوف انتخابي، نتيجة انعدام الثقة بين الهيئة الناخبة و النخبة المترشحة فضلا عن عدم الثقة في الادارة الانتخابية المشرفة على العملية الانتخابية، أصبح المشهد السياسي أمام ظاهرة تراجع النظام الانتخابي في التعبير عن الارادة الحقيقة للشعب وهي الظاهرة المتمثلة في أزمة التمثيل السياسي، حيث تحولت الانتخابات الى آلية لتثبيت الامر الواقع وليست وسيلة لتمكين الأفراد من اختيار ممثلهم، فمن درس تشريعات 1991 أدركت السلطة أن صناديق الانتخاب قنابل مفخخة يجب التحكم فيها على أساس ان مصلحة الدولة فوق كل اعتبار، ومن ثم تسعى الانظمة الحاكمة الى محاولة التحكم القبلي في نتائج الانتخابات بشكل أنيق عبر هندسة متطورة تخدم أصحاب النفوذ.²

وبالنظر إلى كون المجلس الشعبي الوطني هيئة تمثيلية تستمد شرعيتها من انتخاب الشعب لها مباشرة، وتتولى مهمة التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في إطار الدستور. فان هذا الدور المهم لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة انتقاء نظام انتخابي لنواب البرلمان يعتمد على الكفاءة والعدالة، ويحقق المطابقة بين ما يريده الناخب وبين من سيمثله وهو نظام القائمة النسبية بتصويت تفضيلي³ وهو ما تكفل به الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي للانتخابات والذي بحكم الظروف الخاصة التي صدر في ظلها نتيجة الحراك الشعبي، فإنه حمل بعض الخصوصية للفوز بمقعد في المجلس الشعبي الوطني، لاسيما في تبنيه لنظام القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي دون مزج في محاولة جريئة لإبعاد المال الفاسد الذي أفسد العملية الانتخابية وشجع الشباب على ممارسة السياسية ودخول المنافسة الانتخابية.⁴

¹ - قدور طريف أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، مرجع سابق، ص 105

² - رزيق نقيسة، الانتخابات التشريعية في الجزائر: قراءة في التدبير الانتخابي لمرحلة ما بعد السلطوية، دفاتر السياسة والقانون المجلد 13، العدد 01، يناير 2021، ص 338-339

³ - عيدات عبد الغني، إنزaran عادل، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 114

⁴ - حبوش وهيبة، النظام القانوني لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني على ضوء الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي للانتخابات، السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 02، ص 272

براهمي الوردى، عليان بوزيان

لقد أثبت التطبيق العملي عدم قيام المجلس الشعبي الوطني باعتباره ممثلاً للإرادة الشعبية ومعبراً عن انشغالاتها بمهمة التشريع والرقابة الموكلة إليه، ويعود السبب في ذلك إلى افتقار الأحزاب السياسية إلى بدائل جدية وإلى خصوصية النظام الانتخابي المبني على الاقتراع النسبي وفقاً للقائمة المغلقة دون تفضيل أو مزج بين القوائم مما أثر بشكل على مستوى وكفاءة النواب، يخضعون للتحكم الحزبي من خلال توجيه النواب في عملية التصويت على القوانين وعلى مختلف آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة.¹

3- أهداف النظام الانتخابي:

انطلاقاً من أن الأمور بمقاصدها ومن ثم تتحدد قيمة الانتخابات بعائدها الديمقراطي الذي يشمل فضلاً عن أبعاد أخرى بقاءها مجالاً مفتوحاً للتنافس الإيجابي بين القوى والمصالح والأفكار المتباينة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع مع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة رئيسة للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية، ثم لحاسبة القائمين عليها بما يضمن التصحيح الدوري للاختيار العام وفق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك.²

فالانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما أداة لتحقيق مقاصد معينة، تضمن "فاعليتها"، وأهم هذه المقاصد أنها تعبر عن مبدأ "الشعب مصدر السلطات"، يمارسها بنفسه أو عن طريق ممثليه لا سيما المجلس الشعبي الوطني بحكم المهام الدستورية الموكلة إليه، ومن ثم يتقرر حق الشعوب في تقرير وتحديد من يحكمها عبر آلية الانتخاب، من دون تأثير مباشر أو غير مباشر من الداخل أو الخارج. وللانتخابات مقصد ثان يتعلق بتحقيق التداول السلمي على السلطة بين السياسيين بطرق سلمية غير عنيفة، بعيداً عن الانقلابات العسكرية أو الثورات المسلحة. وللانتخابات مقصد ثالث وهو توفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة، وللانتخابات مقصد رابع، يتمثل في محاسبة الحكام ومساءلتهم في وقت انتظامها وإجرائها، عن طريق مكافأة السياسيين أو معاقبتهم من خلال عدم التصويت عليهم إذا ما أرادوا الترشح للمرة الثانية.³

وبناء على ما سبق فإن الهدف الأساسي من إيجاد مجالس منتخبة هو التحدث باسم الشعب توكيلاً منه بتمثيله أحسن تمثيل والدفاع عن مصالحه، وهو ما يتطلب حسن اختيار الممثلين بأن يكون من ذوي السمعة الطيبة في المجتمع فضلاً عن الكفاءة العلمية كأساس موضوعي للاختيار بين المرشحين، حيث أصبح من المتفق عليه عالمياً أن يتولى أمر الجماعات السياسية النخبة الممتازة، ففي ظل الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية لا بد من اختيار الأكفاء من ذوي المؤهلات العلمية الذي لهم القدرة على إدارك الالتزامات وتحليلها والتغلب عليها، والانتقال من التفكير الفردي إلى التفكير الجماعي في مصالح الأمة، وهو ما يقتضي التمييز بين

¹ - محمد سالم، البشير يلس شاوش، أثر النظام الانتخابي على عمل البرلمان الجزائري، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 03، العدد 02، جوان 2018، ص 698

² - علاء شلي، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، سنة 2014، ص 11

³ - عبد الفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات انتخابات، جريدة العربي الجديد، بتاريخ 06 يوليو 2021 على الرابط

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

العالم والجاهل في الترشح اعمالا لقاعدة المساواة وليس انكار لها كما يقول د/ أحمد بنيني، اذ الملاحظ ان القانون الانتخابي قبل الامر 01/21 كان لا يهتم لهذا التمييز، بحكم تسويته من حيث الشروط بين الناخب والمنتخب باستثناء التمييز في شرط السن، وهو بذلك لا يحقق العدالة بينها بحكم أن دور الناخب ينتهي بمجرد الانتهاء من الادلاء بصوته يوم الاقتراع بينما المرشح الفائز يتحمل أعباء مسؤولية التشريع والرقابة والمشاركة في الاعمال الحكومية. وفي ظل عدم اشتراك مستوى معين من السلوك الاخلاقي والكفاءة العلمية فان النظام الانتخابي مدعو الى تقليص هذه النقائص من خلال تبني نظام انتخابي يقوم على اختيار تفضيلي تناسبي أساسه الكفاءة وحسن السيرة السياسية.¹

وهي الحقيقة التي يجب التأكيد عليها في حوكمة النظام الانتخابي الجزائري في ظل لا مبالاة الاحزاب السياسية في اعتماد معيار الكفاءة و حسن السيرة في عرض المرشحين، اذ يجب تدخل المشرع الانتخابي في مراعاة شروط الترشح ليس فقط بضرورة أن يكون ثلث القائمة من ذوي المستوى الجامعي بل من ذوي الكفاءة العلمية العالية، فضلا عن اعادة النظر في طريقة الانتخاب التي يجب أن تسمح للناخب من اختيار ممثله من أي قائمة كما هو في نظام القائمة المفتوحة وليس فقط بالتصويت التفضيلي دون مزج على نحو ما تبناه المشرع الانتخابي في الامر 01/21.

ولذلك لم تعد الدراسات السياسية المقارنة تركز على الإجراءات الانتخابية الزنية لوحدها في تحقيق التحول الديمقراطي، بقدر تركيزها على علمية النظام الانتخابي المنتهج في تحويل الاصوات الى مقاعد، فقد استطاعت النظم الهجينة الحد من ظاهرة التزوير الانتخابي من خلال الاصلاحات التشريعية والتفعيل أدوات الحوكمة الانتخابية، لكن الغش الانتخابي بمفهومه الواسع لم يتوقف بل أصبح أكثر ذكاء من قبل من خلال توجيه نتائج الانتخابات بأشكال أكثر احترافية من خلال الهندسة الانتخابية للقوانين والدوائر الانتخابية، أو ما يسمى بالتلاعب الاستراتيجي بالانتخابات حيث الاتفاق حاصل على أن تراجع الديمقراطية الانتخابية يحدث قبل يوم الانتخابات وليس أثناءها أو في يومها.²

عمليا إذا كانت السيادة هي السلطة المطلقة لإرادة الشعب فان الآليات التي تهندسها الأنظمة الدستورية للتعبير عن الإرادة العامة تؤدي إلى مصادرة المطلوب، فليس دائما يكون المقصد شريفا من وراء اتاحة الفرصة أمام الفاعلين السياسيين للمنافسة الانتخابية الشريفة، والحفاظ على دوريتها، وسلامة العملية الانتخابية بضمان تنافسيتها، لأن قد تكون معروفة نتائجها مسبقا بدون ارتكاب أي مخالفة للقانون، وهو ما يسمى بالتزوير العلمي للانتخابات من خلال هندسة نظام انتخابي يتناسب مع ظروف كل مرحلة ومتغيرات السياق، ومن ثم فلا تؤدي الانتخابات دائما إلى تداول على السلطة ومراكز القرار، بل قد تسهم في الحفاظ على استقرار

¹ - د/ أحمد بنيني، اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة الفكر، المجلد 07، العدد 01، نوفمبر 2012، ص 291

² - شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 37

براهمي الوردي، عليان بوزيان

السلطة واستمرارها بأيدي فاعلين مركبين، متحكمين في هندسة العملية الانتخابية وهذا ما يعرف بـ"السلطوية الانتخابية". حيث صار النظام التمثيلي كآلية للتعبير عن الإرادة العامة يشهد تراجعاً وانحساراً كونه يفتقد للفعالية والفاعلية كونه لم يفرز إلا وصاية على الشعب وتهميش لأي دور له في العملية السياسية، ففي اللحظة التي يختار فيها الشعب ممثليه يفقد حريته وكيانه؛ فيعود عبداً لا سلطة له.

لقد أصبح انحسار المد الديمقراطي سمة واضحة في المشهد السياسي العالمي، وهو ما يمكن التأشير منه لظاهرة التراجع الديمقراطي حيث ظهور نظم سياسية هجينة بملامح ديمقراطية وممارسات تسلطية، في منطقة سياسية رمادية لا هي ديكتاتورية ولا هي ديمقراطية، تعمل فيها الدولة على إضعاف الأنظمة الانتخابية وإضعاف المساءلة البرلمانية والقضائية عبر مسار تدريجي طويل، انتهى إلى تراجع الديمقراطية وانحسارها، ومن ثم انتقلت البحوث العلمية من الترسيع الديمقراطي إلى التراجع الديمقراطي الذي صار يشكل تحدياً معرفياً ومأزقاً عالمياً يتطلب تفسير هذه الظاهرة وتحليل العوامل المتحركة فيها.¹ وهو ما دفع بالشعوب إلى الخروج في حركات احتجاجية للمطالبة بالترسيخ الديمقراطي والحد من التدخل الحكومي في تحديد المسار الانتخابي، وبذلك صارت العمليات الديمقراطية تحتاج إلى الأخذ بالتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، باعتبارها أحد الفواعل البارزة في مسار التحول والتغيير و في توسيع مجالات الممارسة الديمقراطية كالمشاركة السياسية والتغيير في توجهات النظام السياسي بحكم ما تملكه من قنوات الضغط الشعبي الاحتجاجي.²

على أنه من المهم جداً في تحديد مقاصد النظام الانتخابي الوقوف على معرفة موضوع الانتخابات هل هو مسألة إدارة أم قضية إرادة³ وللإجابة عن هذا السؤال المتكرر المتعلق بتحديد أيهما أكثر تأثيراً في نجاح الانتخابات: إرادة القائمين عليها أم طريقة إدارتهم لها، فإن تحديد ذلك مرتبط بادراك مقاصد العملية الانتخابية لاسيما معرفة طبيعة النظام الانتخابي المختار والتي تكشف عن حقيقة الإرادة السياسية الحقيقية، فقبل مناقشة كيفية إدارة الانتخابات تقنياً يجب تحديد جوهر المشكلة الانتخابية الحقيقية، فعلى القول بأنها مسألة إدارة فبالنظر إلى أنها عملية معقدة وضمنية تحتاج إلى مهارات متخصصة، فإذا كان المشرفون على العملية الانتخابية يتمتعون بالحياد والنزاهة والمصداقية، فإن نتائجها تكون أقرب تعبيراً عن الإرادة العامة، وعلى القول بأنها قضية إرادة سياسية فلأن دور السلطة في تطويع الإدارة وهندسة النظام الانتخابي مهم في تقرير مدى نزاهتها، فللحكم أثره المباشر في شفافيته أم أنها الاثنان معا فهي إرادة وإدارة فهي إرادة جادة مترجمة في ذلك النظام الانتخابي المهندس وهي إدارة انتخابية محكومة ومستقلة وفقاً للمعايير الدولية.

¹ - شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، رسالة دكتوراه جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 01- و ص 14

² - شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 34

³ - على الصاوي، ديمقراطية الانتخابات إدارة أم إرادة ضمن كتاب "الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، سنة 2014، ص 11

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الأمر 01/21 المعدل والمتمم.

ثانياً: الأثر السياسي للنظام الانتخابي للمجلس الشعبي الوطني في ظل الأمر 01/21:

لا يوجد نظام انتخابي أمثل بشكل مطلق بسبب اختلاف ظروف كل مجتمع عن غيره، ومع ذلك هناك معايير انتخابية يمكن من خلالها تحديد النموذج الأمثل لأي نظام انتخابي يمكن القياس عليها لتحديد فعالة أي نظام انتخابي ومنها ما يعرف بالمعايير الدولية للنظام الانتخابي كالتمثيل العادل، وحق المرأة في التمثيل، وحق الشباب في المشاركة، وضمان حقوق الأقليات.¹ الجامع المشترك بين النظم الانتخابية كافة هو ضمانها لمبدأ العدالة في التمثيل، وهو مبدأ أساسي لا بد من الأخذ به، وذلك تقديراً لأهميته في تجذير التوافق الوطني، باعتباره أحد أهم مبررات الاستقرار والتقدم، وسلامة الدول والمجتمعات ولذلك يسعى كل نظام ديمقراطي لتحقيق تمثيل مقبول للإرادة الشعبية، ويعتمد بسبيل ذلك وسيلة الانتخابات، بمعنى استحضار الإرادة الشعبية، وكلما كانت تلك الإرادة حاضرة كلما كان الحديث عن وجود نظام ديمقراطي، والعكس صحيح²

1- الدور التمثيلي للنظام الانتخابي

تعد الانتخابات أحد أهم أدوات التمثيل السياسي حيث يكون بمقدور المواطنين، دورياً، اختيار ممثلهم السياسيين من بين مرشحي الأحزاب لإرادة حرة كتعبير عن مصالحهم وضمان عدم استئثار أي حزب سياسي بالحكم، وإذا ما حدث خلل في ذلك التمثيل أو تغير المزاج المجتمعي تجاه السياسة فإنه يكون من حق الأفراد الناضجين البحث عن ممثل آخر لهم بعد انقضاء فترة التمثيل القانونية. ومن ثم فإن اعتماد نظام انتخابي معين عليه أن يراعي التعددية المجتمعية والسياسية، والثقافة السياسية السائدة بالمجتمع، والتعرض لإيجابيات وسلبات النظام الذي يتم اختياره للوصول للنظام الانتخابي الأفضل. وهو النظام الذي يسمح بتحقيق زيادة التمثيل السياسي بالبرلمان بما يحقق أوسع مساحة للشرعية، ومن ثم الوصول لنتيجة الا وهي تحقيق استقرار سياسي، لكن ما حصل في تشريعات جوان 2021 من توسيع لقاعدة التمثيل بين المجموعات السياسية التي يسمح لها بالعمل السياسي³

تجمع الدراسات البحثية على أن أصل العطب العربي يكمن في الطبيعة السلطوية للأظمة، فالمشكلة في الأصل مشكلة الشرعية، فيجب أن لا تستمد الإصلاحات من الحاكم بل تستمد من مشاركات أوسع.⁴

¹ - ليلو راضي مازن . عبد الكريم الجبوري، إصلاح التشريعات الضامنة للاختيار الأمثل للنظام الانتخابي، مرجع سابق، ص 202
² - د/خضر- الفرغولي و داسراء علاء، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي دراسة حالة العراق بعد عام 2005 منشور في مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، العدد 39 و 40 لسنة 2015 - ص 103

³ - د/خضر- الفرغولي و داسراء علاء، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي دراسة حالة العراق بعد عام 2005 مرجع سابق، ص 105

⁴ - صاموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سميرة فلو عتود -بيروت: الفكر العربي الحديث، دار الساق، ط.1، 1993، ص 158

براهمي الوردي، عليان بوزيان

إن قدرة النظام الانتخابي على تمثيل مختلف فئات المجتمع تعد أحد المعايير المهمة لاستقرار أي نظام حكم، وتحديدًا في المجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية وإن ابتدع النظام الانتخابي لأي مجتمع هو بحد ذاته استجابة لحاجات مجتمعية، وبما لا يدع مجالاً لحرمان أي شرائح اجتماعية أو سياسية من المشاركة والتأثير بالقرارات السياسية التي تتعاطى وهموم المواطنين ومصصلحة الوطن العليا، وإن أي قانون انتخابي لا يمكن الحكم له أو عليه مالم يطبق وتظهر أخفاقاته أو نجاحاته، بمعنى قدرته للتعامل مع المجتمع وعدم اظهار احد الاطراف كخاسر نهائي في اطار لعبة صفرية، ورغم انه من المتعذر الحصول على قانون انتخابي مثالي، ولكن يمكن الحصول على الانسب والقابل للتطبيق بما يتوافق والمستويات الثقافية والسياسية للمجتمع. لهذا اتجهت القوى السياسية الى جعل الانتخابات وسيلة لجلب الشرعية للعمل السياسي، وتم اعتماد نظم تحقق أقصى- قاعدة تمثيل في البرلمان والحكومة، ومن ثم ليكون النظام السياسي أكثر استقراراً.¹

حيث تشير نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى كونها أخفض نسبة تعرفها عملية المشاركة السياسية في الجزائر إذ شهدت نسبة المشاركة في تشريعات 2012 ما نسبته 43.14% في حين انخفضت النسبة إلى 35.37% في 2017 لتبلغ القيمة الدنيا في 2021 لتصل 23%. كما شكل الأحرار صعوداً في الغرفة السفلى بـ 84 مقعداً لكنهم سرعان ما تداعوا لموازرة الرئيس في توجهاته السياسية الراهنة لإعادة تشكيل الجزائر الجديدة، وفي المقابل شكل عدد الأصوات الملقاة في حدود المليون صوتاً منذ تشريعات 2012 وهو ملمح مهم فحواه أن جزءاً كبيراً من الهيئة الناجبة ترى في الورقة الملقاة أو المشطوبة أداة مهمة للتصويت العقابي والتعبير عن التذمر من الحياة السياسية.² فعلى الرغم من أن الانتخابات أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء في اسناد السلطة فإن الكثير من النظم الهجينة تستخدمها كوسيلة لا ضفاء الشرعية الداخلية والخارجية وتعزيز الواجهة الديمقراطية لها، مما يساهم في تشويه المبادئ الانتخابية ويقوض من ثقة الجمهور في العمليات الانتخابية من أصلها ومن ثم التسبب في التآكل الديمقراطي والتراجع الانتخابي.³

2- دور النظام الانتخابي التفضيلي في تحقيق الاستقرار الحكومي

ترتبط عملية إصلاح المنظومة الانتخابية بتوفر الإرادة السياسية⁴ التي يجب ترجم في الإرادة الدستورية بأن تلتزم المؤسسات والنخب الحاكمة للانخراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية كآلية لتفعيل مسؤولية الأحزاب السياسية في الديمقراطية المشاركة. من خلال ديمقطة العمل الحزبي بالإضافة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية و تفعيل القوة الشبانية في ترجيح كفة موازين عمليات الإصلاحات، خاصة وأن الشباب اليوم لا يطرح نفسه كإشكالية تمثيل أو أفكار أو بديل أو تنافس بل

¹ - د/خضر القرغولي و داسراء علاء، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي، مرجع سابق، ص 108

² - بوحنية قوي، قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، مركز الجزيرة للدراسات يوليو 2021، على الرابط

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5065#a1>

³ - شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 76

⁴ - ولد أحمد تهنان، أثر النظام الانتخابي على التحول الديمقراطي في الجزائر - دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص 320

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

كإشكالية تغيير بعيدا عن علاقة الأوبية والزبونية، ومن ثم نكتسي- الحوكمة الانتخابية أهمية قصوى في تقوية النظام السياسي ومما قيل عن شكيتها وصوريتها وعدم شفافيتها¹ فإنها تمثل فرصة حقيقة لإعادة التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة، لتبقى الاصلاحات الدستورية السبيل الثاني لتمكين هذه المجالس من ممارسة سيادتها التشريعية والرقابية.

وباستقراء نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2021 والتي جرت وفقا لنظام القائمة النسبية التفضيلية يلاحظ ان هذا النظام مثله مثل باقي الانظمة السابقة لم يستطع تحسين نسب المشاركة، بل ساهم في تعدد التمثيل السياسي داخل البرلمان وبالتالي لم يحد أي تغيير في فاعلية المجلس في مواجهة الحكومة على أن أهم عيب كشفت عنه الانتخابات التشريعية لجوان 2021 تمثل في كثرة القوائم المشاركة مما ساهم في زيادة القوائم المقصاة لعدم حصولها العتبة الانتخابية المقدرة بـ 05 بالمائة، مما عاد بالسلب على الغاية التي من أجلها تم اللجوء الى التصويت التفضيلي وهي التعبير الحقيقي عن الارادة الشعبية وليس اقضاءها، حيث أدى انخفاض المعامل الانتخابي الى تقدم الاحزاب الكبرى بحكم قاعدتها الشعبية الثابتة، وهو ما عاد عليها بالفائدة على الأحزاب الكبرى بحكم اقتسامها للأصوات المعبر عنها المنقوص منها الاصوات غير المعبر عنها كونها لم تحصل على نسبة 05 بالمائة.² فضلا عن كثرة القوائم الفائزة بمقعد واحد المستفيدة من قاعدة الباقي الاقوى مما سيصعب مهمة قيام ائتلاف حكومي، أو تشكيل أغلبية برلمانية تسمح لها بوضع برنامج موحد.³

فمنذ وضع صدور أول قانون انتخابات تعددي سنة 1989، تعرض القانون للتعديل في عدة مناسبات لاعتبارات مختلفة، حيث تبنى هذا القانون نمط الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، وقد كان هذا النظام أقرب إلى النظام المختلط؛ لأن القائمة التي لا تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها يكفيها الحصول على الأغلبية البسيطة لكي تحوز 50 بالمائة +1 من المقاعد، أما المقاعد الأخرى فتقسم ما بين الأحزاب التي حصلت على 10 بالمائة على الأقل من الأصوات، بطريقة تناسبية مع عدد الأصوات المتحصل عليها.⁴

¹ - عيدات عبد الغني، إيزران عادل، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، 115

² - د/ شامي راج، قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق، ص 346 -

³ - د/ شامي راج، قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق، ص 354 -

⁴ - شليغم غنية، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي - حالة الجزائر - دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011، ص 185

براهمي الوردي، عليان بوزيان

وقد تعرض هذا القانون لتعديلات جديدة كان أولها في 27 مارس 1990، حين تم تعديل قاعدة توزيع المقاعد باعتماد نظام القائمة النسبية؛ بحيث أصبحت القائمة الفائزة بأغلبية الأصوات لا تملك الحصول على جميع المقاعد، وإنما فقط بعدد مقاعد يتناسب والنسبة المئوية للأصوات المتحصلة، وأما التعديل الثاني فكان في 2 أبريل 1991، وبمقتضاه تم إلغاء نظام الاقتراع على القائمة وعوض بنظام الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين، وحسب هذا النظام يتم التنافس في كل دائرة انتخابية على مقعد واحد، وإذا لم يحرز أي مرشح الأغلبية المطلقة في الدور الأول فهناك دور ثان يشارك فيه المرشحان صاحبا أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول، وقد بلغ عدد الدوائر بـ 542، وفقا لقانون الدوائر الانتخابية المعدل في 03 أبريل 1991 وتحت ضغوط المعارضة تم خفض عدد الدوائر إلى 430 قبل أيام من إجراء الانتخابات التشريعية.²

وتحضيرا لأول انتخابات تعددية بعد إلغاء المسار الانتخابي تم تعديل النظام الانتخابي مرة أخرى بمقتضى القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في 6 مارس 1997، وأهم ما جاء فيه العودة إلى نظام القائمة النسبية؛ بحيث يتم توزيع المقاعد حسب عدد الأصوات المتحصل عليها مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى³ على أن تستثنى القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 بالمئة على الأقل. ولم تمس تعديلات القانون الانتخابي في 2004 و 2010، و 2016 و 2021 بجوهر قاعدة التمثيل النسبي باستثناء اعتماد هذا الأخير على نظام القائمة المفتوحة وفقا لما حددته المادة 191 من القانون العضوي للانتخابات 01/21 طريقة الاقتراع في النظام النسبي على القائمة المفتوحة، إذ يقوم الناخب بالتصويت لقائمة انتخابية وإمكانه أيضا التصويت لاسم أو أكثر داخل نفس القائمة المختارة، عن طريق وضع إشارة (x) بجانب اسم أو أسماء المرشحين الذين يرغب في التصويت لهم، على اعتبار أن لكل قائمة اسم ورقم وشعار يميزها عن غيرها من القوائم. ولا يستطيع الناخب حسب نفس المادة "أن يصوت لأكثر من قائمة أو أن يصوت لقائمة معينة ومن ثم يصوت لمرشحين في قائمة أخرى، أو أن يصوت لمرشحين من قوائم متعددة، حيث تكون ورقة الاقتراع في هذه الحالات ملغاة"⁴

وهو الإصلاح الذي اعتبره رئيس المجلس الدستوري السابق كمال فنيش، ثورة حقيقية في النظام الانتخابي في الجزائر، لا سيما في ما تعلق بنظام الاقتراع وتعويض القائمة المغلقة بأخرى مفتوحة. واعتبرته بعض الأحزاب بالأكثر عدالة من حيث التمثيل والاختيار. وهنا يكمن الفرق بين القائمة المفتوحة والقائمة المغلقة. فالأخيرة تأتي بأسماء المرشحين مرتبة سلفا، ويفوز بالمقاعد المرشحون حسب ترتيبهم في القائمة، كما كانت الحال في القانون الانتخابي لسنة 2016.

¹ - صالح بلحاج، الجزائر: تطور النظام الانتخابي وأزمة التمثيل، السياسة الدولية، يناير 2006، على الرابط،

<http://digital.ahram.org.eg>

² - ليلى دراغله، اثر نظام التمثيل التناسبي على عمل البرلمان، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة-1- السنة 2020-2021، ص 47

³ - عبد الجليل، البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، العدد 4 مارس 2008 ص 174.

⁴ - تكون الورقة ملغاة إذا صوت الناخب لأكثر من قائمة، أو أن يصوت لقائمة معينة ثم يصوت لمرشحين في قائمة أخرى، أو أن يصوت لمرشحين من قوائم متعددة.

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

3-الأثر الديمقراطي للنظام التناسبي وفقا للتصويت التفضيلي

تحرص الهيئة الناخبة على الإدلاء بأصواتهم الانتخابية؛ لثقتهم بأن صوته الانتخابي سيؤثر في نتيجة الانتخاب؛ وهو ما يجسد الإرادة الحقيقية للناخبين، ومن يجب أن تعمل كل اجراءات العملية الانتخابية الى ضمان ترجمة الأصوات الانتخابية الى نتائج حقيقية معبرة عن ارادة الهيئة الناخبة. ومن ثم يظهر أن أهم هدف يجب أن يستهدفه أي نظام انتخابي هو تعزيز ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية، حيث تنعكس مخرجات النظام الانتخابي بالضرورة على مختلف أطراف المجتمع.¹ حيث الأثر السياسي للقائمة النسبية المفتوحة، في تشجيع المرشحين على التحالف فيما بينهم للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، وبالتالي الحصول على فرص أكبر للفوز بالمقاعد. وهذا الأمر في حال تحقيقه، سيؤدي إلى تكوين كتل سياسية مستقبلية، سيكون لها دور في دفع العمل البرلماني، وهو ما يستوجب بناء جسور الثقة الناخبين والمرشحين عن طريق اعمال قواعد الحوكمة الجيدة. حيث تعتبر الثقة كؤشر لقياس جودة الحوكمة، ومن ثم تعزيز حدة المنافسة الانتخابية² من خلال الكشف عن الاختلالات التي تشوب كل مراحل المسار الانتخابي بدء من الإجراءات التمهيدية إلى الإعلان عن النتائج، واقتراح إصلاح النظام الانتخابي عبر استحداث آليات رقابية فعالة تساهم في تخمين الحوكمة داخل النظم الانتخابية. ولذلك اعتبر النظام التناسبي أمثل نظام انتخابي لأنه مرآة حقيقية تعكس صورة المجتمع بشكل صحيح.³

وقد سعى المهندس الانتخابي الجزائري إلى تبنيه بعد الازمة السياسية لسنة 1992 حيث نصت المادة 101 من الأمر 07/97، على تبني النظام التناسبي لضمان تحويل كل حزب قدرا من المقاعد يتناسب وعدد الأصوات المحصل عليها، وتحقيق أوسع تمثيل الإرادة الشعبية، وبذلك يتم عقلنة النظام الانتخابي باستخدام علمي الإحصاء والرياضيات في إيجاد النظريات الأكثر علمية في ترجمة إرادة الجسم الانتخابي، والأكثر عدالة في التمثيل.⁴

حتى يوصف نظام ما بالديمقراطي يجب أن تتوفر فيه أحزاب سياسية ونظام انتخابي. غير أن التنوع في عدد الأحزاب السياسية ونوع الأنظمة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت هناك تركيبة مثالية بينها لتعزيز الديمقراطية؟ هل هناك عدد نموذجي من الأحزاب يجب توافره؟ وهل يكفي امتلاك نظام انتخابي ما؟ أم أن نظاماً معيناً أفضل من الآخر من أجل تعزيز الديمقراطية؟ ومتى يسهم النظام الانتخابي

¹ - ليلو راضي مازن . عبد الكريم الجبوري ، إصلاح التشريعات الضامنة للاختيار الأمثل للنظام الانتخابي مرجع سابق ص 189

² - كم سميح ، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 201

³ - ليلو راضي مازن . عبد الكريم الجبوري ، إصلاح التشريعات الضامنة للاختيار الأمثل للنظام الانتخابي، مرجع سابق ص 176

⁴ - رحاني أحمد السعيد، التعبير عن الإرادة العامة في النظام الدستوري الجزائري، مرجع سابق، ص 112، وما بعدها.

براهمي الوردي، عليان بوزيان

في إرساء قاعدة صلبة لنظام ديمقراطي متين¹؟ ومن ثم فلا يمكن تحقيق أهداف المشاركة الانتخابية بدون مشاركة سياسية فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي السياسي، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة؛ وتفعيل دور المؤسسات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراحبة في المشاركة السياسية.²

ومع التطورات الفكرية والسياسية أصبحت الانتخابات في التقاليد الديمقراطية فرصة سياسية مهمة للمواطنين في تغيير واقعهم السياسي والاجتماعي، بل تعد من أهم وسائل المشاركة السياسية للمواطن في صنع السياسات العامة، غير أن هناك فرقاً شاسعاً بين الانتخابات في فضاء ديمقراطي حقيقي مرتبط بتعدد البرامج السياسية للمرشحين عن طريق اقتراع عام شفاف ونزيه. وبين انتخابات تجري في فضاء سلطوي وغير ديمقراطي، تروم تجديد شرعية النظام القائم وتكريس ديمقراطية الواجهة، حيث المشاركة ليست لغرض التغيير والانتقال الديمقراطي بقدر ما هي لتفادي استمرار العزوف الانتخابي عن العملية الانتخابية، خصوصاً أن هذا العزوف عن المشاركة فضلاً عن فقدان الثقة لدى المواطن في العمل السياسي صار يمس بشرعية الدولة والأحزاب معاً.³

وفي المقابل ظهرت سلوكيات انتخابية طورت من المقاصد الانتخابية من سلوك دائم للسلطة ومؤيد لبقائها إلى سلوك معارض لها ورافض لبقائها، ما جعله يتحول إلى آلية سلمية للاحتجاج والتعبير عن رفض الوضع القائم، من خلال انتهاز سلوك الامتناع الانتخابي أو الانتخاب الأبيض اللذين يؤصلان لظاهرة الانتخاب الاحتجاجي كتعبير يعكس حالة اللامبالاة وعدم الاهتمام، فضلاً عن معاقبة الحكومة نتيجة أدائها السلبي وعدم الثقة في تنظيمها للانتخابات ومعارضة لكل العروض السياسية المقدمة.⁴

المبحث الثاني: أثر النظام الانتخابي في موازنة علاقة البرلمان بالحكومة

في عمق الزمن توتر دائم بين البرلمان والحكومة، ومنذ ذلك الحين لم تتوقف جهود النظار عن البحث عن حلول ومخارج دستورية للحد منه والتخفيف من أثاره، و يبدو أنه لا يمكن وقفه ومنعه مادام أن كلا منهما

¹ - راجع زغوني، لنظام الانتخابي كؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجاً مركز درايات الوحدة العربية سنة 2019، على الرابط <https://caus.org.lb/>

² - سويد ابتسام، أثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي، مجلة العلوم الانسانية جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 03، 2018، ص 11

³ - د/ جواد رباع، السلطوية الانتخابية وديمقراطية الواجهة، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2016/09/01 تاريخ الاطلاع: 2023/06/15 على الرابط

<https://www.aljazeera.net/blogs/2016/9/1>

⁴ - نصير سارة، الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية، 1990 - 2017، مجلة المستقبل العربي، العدد 467 سنة 2018

، منشور على موقع مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ 2019/09/25 على الرابط <https://caus.org.lb/>

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

يملك ميكانيزمات التأثير المتبادل بينهما، وكل ما يمكن فعله ترشيد هذا الصراع المزمع بينهما، وعقلنته وجعله في النهاية تحت سلطة الضبط الدستوري. وقد قدمت دساتير الدول نماذج متعددة لإيجاد صيغة توافقية بينهما قادرة على احتواء الازمات السياسية الناشئة عن ذلك الصراع بينهما وإنتاج هندسة دستورية تجسد مبدأ التعاون والتوازن بين السلطات بدلا عن التصارع بينهما.

وقد سبق بيان أن النظام الانتخابي يمثل أحد العوامل المؤثرة على درجة التوازن بين السلطات حيث أن بساطة النظام الانتخابي من شأنه أن يساهم في تعزيز المشاركة لدى المواطنين في حين أن نظام الانتخاب المعقد يؤدي الى إجماع الكثير من المواطنين عن الانتخابات

فالنظم الانتخابية دور مهم في توجيه الناخب والتأثير في خياراته الانتخابية، ومن ثم في تحديد شكل الحكومة التي يرغب العيش في ظلها من خلال ضمان حق المشاركة بأعداد كبيرة في الحياة السياسية¹ وحسب الفقيه (صموئيل هنتغتون) يقصد به ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار سواء كان النشاط فردياً أم جماعياً أم منظمياً أم عفويًا، متواصلًا أم منقطعًا، سلمياً أم عنفياً، شرعياً أم غير شرعي فعلاً أم غير فعال². فعنده لا يكون النظام السياسي ديمقراطياً حيناً يتم اختيار الجماعات التي تتخذ القرار عبر انتخابات نزيهة، شفافة، ومنظمة، يتنافس فيها المرشحون حول أصوات الناخبين بكل حرية³. ومن ثم سيؤثر نوع النظام الانتخابي بشكل كبير على نزاهة وسلامة العملية الانتخابية، حيث غالباً ما تقوم الأنظمة السلطوية بتوظيف النظام الانتخابي من أجل إعادة إصفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تعبئة الجماهير من أجل المشاركة في انتخابات لصالح أهداف سلطوية⁴.

أولاً: أثر اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة على التوازن بين السلطات في ظل تعديل 2020

يعد النظام الانتخابي من أهم وأكثر أجزاء القانون الانتخابي أهمية انطلاقاً من إن لكل نظام انتخابي خصائص تميزه عن الآخر وله سلبياته أيضاً، لذلك فإن تبني نوع معين من الأنظمة الانتخابية لا يمكن أن يكون اعتباطاً وإنما نتيجة تظافر مجموعة عوامل منها السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية والخارجية أيضاً للدولة المعنية، وكذلك لما للنظام الانتخابي من آثار عدة تبدو واضحة بعد إعلان نتائج الانتخابات، فهو يحدد

¹ - د/ناصر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الالفية الثالثة، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص186

² - داوود مراد، المشاركة السياسية وتأثيرها والسياسة الخارجية الأمريكية، منشورات ماركيت، سليمانية، 2013، ص17

³ - نقلاً عن: شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص96

⁴ - كيم سميث، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، مرجع سابق، ص193

براهمي الوردي، عليان بوزيان

حجم الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، تنعكس نتائجه في النهاية على أداء البرلمان والحكومة في تلبية تطلعات الناخبين.¹

يتحدد النظام الدستوري الجزائري بمعرفة الموقع الفعلي لرئيس الجمهورية في السلطة التنفيذية، فبحسب عدم تمتعه بأغلبية برلمانية مريحة يصبح أقرب شها بالنظام البرلماني، وبحسب تمتعه بأغلبية رئاسية داخل البرلمان فانه يصبح أقرب شها بالنظام الرئاسي .

ففي حال تمتع الرئيس بأغلبية رئاسية داخل البرلمان فانه يكتسب قوة كبيرة تتجاوز حتى قوة الرئيس في النظام الرئاسي، ففي هذه الحالة تتشكل في البرلمان ما يعرف بالأغلبية البرلمانية الرئاسية-ان صح التعبير-، مما ستعطي لرئيس الدولة الحرية المطلقة في تعيين الوزير الاول وطاقيه الوزاري وعزله، على أنه في الديمقراطيات الراسخة لا يؤدي ذلك الى تغول السلطة التنفيذية من خلال التعسف في استعمال السلطات الدستورية ضد المعارضة البرلمانية، بحيث يبقى للوزير الاول هامش من الاستقلالية التنفيذية مراعاة لمبدأ التوازن، و أما في حالة عدم تمتع الرئيس بأغلبية برلمانية مريحة فإن الحكومة تكون من نصيب البرلمان وهي بذلك لا تملك الكثير من المبادرة مما يؤثر في استقرارها. بحيث يوجد حزب مغاير لحزب الرئيس يملك الأغلبية في البرلمان؛ وفي هذه الحالة تصبح مكانة رئيس الدولة شبيهة بمكانته في النظام البرلماني، و في النظم المختلطة يضطر النظام السياسي كما في فرنسا الى تطبيق حالة التعايش أو المساكنة.²

و في حالة اعتماد النظام الرئاسي وفقا لنموذجه الأمريكي حيث الشرعية المزدوجة للرئيس والبرلمان على السواء بحكم انتخابها المباشر من طرف الشعب، فسيؤدي حتماً إلى أزمة شلل المؤسسات، بحكم عدم التعاون والتداخل بين السلطات الناتج عن الفصل الوظيفي والعضوي الجامد فيما بينهما، وحتى في حالة التعايش بين رئيس الدولة والأغلبية في السلطة التشريعية، بحكم الانتماء المشترك للحزب فان الخطورة تتعاظم بالنسبة للدول التي تعيش تحت عبثة الديمقراطية حيث ستندمج بذلك إرادة السلطة التنفيذية مع إرادة السلطة التشريعية، خاصة في مجال المبادرة بالقوانين، فلا الرئيس يستطيع الاعتراض على أي قانون، ولا السلطة التشريعية يمكن لها معارضة سياسات الرئيس، التي هي في الأصل هي سياسية الحزب الذي انبثق منه. على هذا النحو نكون أمام خطر شخصنة السلطة أين يصبح الرئيس هو محور الدولة والمتحكم الفعلي والوحيد في كل السلطات، مما يجعل تطبيق واستنساخ هذا النظام في الجزائر يعد مجازفة غير محمودة العواقب.³

اما في حالة اعتماد النظام البرلماني وفقا لنموذجه الإنجليزي القائم على الثنائية الحزبية الحقيقية وليس الشكلية. فإن نجاح هذا النظام هناك أساسه استقرار النظام الحزبي الذي يميز الحياة السياسية البريطانية، حيث تسفر اي

¹- ليلو راضي مازن ، عبد الكريم الجبوري سُرى، إصلاح التشريعات الضامنة للاختيار الأمثل للنظام الانتخابي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد02، نوفمبر 2020، ص167

²-عبد الحكيم بن هيري، بنية الدولة في الدستور الجزائري المرتقب: نحو جمهورية جزائرية جديدة، مرجع سابق.

³-عبد الحكيم بن هيري، بنية الدولة في الدستور الجزائري المرتقب: نحو جمهورية جزائرية جديدة، مرجع سابق.

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

انتخابات تشريعية في إنجلترا عن أغلبية لأحد الحزبين، يؤول له تشكيل الحكومة وتولي السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير الأول، لكن في ظل عدم ترسخ النظام الحزبي الجزائري فان تبني هذا النظام سيخلق أزمة الاستقرار الحكومي من خلال مظاهر و صور العرقلة أو التعطيل على مستوى تشكيل الحكومات، كما في لبنان والعراق وتونس قبل تعديل 2021 .

لقد أثبت تراكم التجارب الانتخابية العربية استثناءها الديمقراطي في إفراز شرعية جديدة، بل كان لها دور في تصاعد السلطوية في المنطقة العربية واستعصاء التخلص منها، أو ما يعرف بالطابع الاستثنائي للعالم العربي والإسلامي في عملية الديمقراطية¹، حيث أنه بالرغم من صرامة الحرص على تنظيم الانتخابات دوريا في موعدها إلا ان مظاهر السلطوية لا زالت باقية، بل صارت الانتخابات في كثير من الأحيان وسيلة لإعادة إنتاج أشكال السلطوية نفسها بقواعد انتخابية، وإسباغ الشرعية على استمراريتها وإعادة إنتاجها بأشكال أكثر حداثة².

وبالفعل لم تعد نزاهة وشفافية الانتخابات تشكل خطرا على استمرارية السلطة الحاكمة بل أصبحت هذه النزاهة الانتخابية وشفافيتها بطريقة أو بأخرى تصب فعليا في مصلحة الإبقاء على النظام أكثر من أي وقت مضى، من خلال تقنيات توجيه ارادة الناخبين لصالحه³، فبحكم تطور آليات السلطوية الانتخابية في هندسة نظام انتخابي قادر على ترجمة الاصوات المعبر عنها الى مقاعد لصالح أحزاب السلطة، وإنتاج تنافسية حزبية سياسية حسب مقاسه، من خلال التفكير في انتقاء نظام انتخابي مستجيب لظروف كل مرحلة، وابتكار آليات جديدة تتكيف مع الواقع، واستقطاب النخب المستقلة عن الحياة السياسية للارتقاء بالديمقراطية التشاركية⁴. بالاعتماد على الرشادة في الأداء السياسي، والذي يؤدي إلى تكريس مبدأ المساواة وممارسة الرقابة الدائمة على السلطة وفقا لأبعاد الأمن الديمقراطي من اجل تحقيق الصالح العام وصيانة الكرامة الإنسانية.

وبالنتيجة لما كان النظام الانتخابي يعتبر حجر الزاوية في بناء أي نظام دستوري وموازنته، وذلك نظرا لما له من دور محوري في درجة فعالية النظام، كان لزاما دراسة وبحث النقائص والسلبيات التي تتخلل النظام الانتخابي الجزائري، لاسيما وأن تداعياته زادت في تأزيم العزوف الانتخابي عن المشاركة في المواعيد الانتخابية الأخيرة، بسبب القصور على مستوى الترشح الموجه لنظام التمثيل النسبي القائم على القائمة المغلقة المنتهج بموجب لقانون العضوي 07/97 إذ كان الترشح ينحصر- على أعضاء مكاتب الأحزاب الذين لا يمثلون الا أنفسهم، وبالتالي اقضاء الاكفاء لعدم قبولهم بدفع الرشاوى وتقديم الهدايا، وهو ما فتح المجال للمحسوبية

¹ - د/ غسان سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي-الإسلامي : بحوث الندوة الفكرية التي

نظمها المعهد الإيطالي "فونداسيوني إيني أنريكو ماتيني، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، سنة 2000، ص10

² - د/عبد الله شطي، وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديمقراطية في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2022، ص18

³ - محمد الهاشمي، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، مجلة وجهة نظر ، الدار البيضاء، العدد 33-34، 2007، ص16.

⁴ - تلعيش خالد، هندسة النظام الانتخابي في الجزائر: مدخل لإدارة الأزمة وتجديد النظام السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد03، ديسمبر 2019، ص55

براهمي الوردي، عليان بوزيان

والرشوة في ترتيب المرشحين وانتقامهم، فكان غالبا ما يبعد في كثير من الأحيان الخيار ويسطو على المراتب الأولى الراشون والانتهازيون¹.

ثانيا: محدودية نظام القائمة النسبية "تصويت تفضيلي دون مزج":

تتمتع الدولة بسلطة تقديرية في اختيار النظام الانتخابي الذي يستجيب لظروفها الداخلية مع ضرورة التقيد بأن يكون هذا النظام معبرا تعبير حقيقيا للشعب من خلال توسيع المشاركة السياسية². وبالتالي فهو قابل للتغيير بما يجعله حلا لأزمة سياسية تعاني منها الدولة، باعتباره يطلق على تقنيات تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد للمجلس المنتخب، أو هو عملية ترجمة الاصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد للأحزاب أو بين المرشحين³.

فبالإضافة على القصور على مستوى الترشيح هناك نقائص على مستوى طبيعة التمثيل السياسي حيث ينتج عن النظام الانتخابي التناسبي سواء بالقائمة المغلقة أو المفتوحة برلمان يفترق إلى التمثيل الحقيقي لطموحات المنتخبين ويتجلى ذلك في طبيعة الحكومة الناجمة عن هذا النوع من الانتخابات وهي الحكومة الائتلافية ذات البرنامج الغامض المؤدي إلى ضياع المسؤولية السياسية للأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي والاكتفاء بتبادل الاتهامات، كل طرف يرمي بالمسؤولية على الطرف الآخر ويتهرب منها⁴ بدعوى أنه "كان في الحكومة وليس في الحكم".

ورغم اعتبار نظام التمثيل النسبي كأفضل نظام انتخابي معتمد يكرس لتمثيل الأقليات السياسية وتحقيق العدل والمساواة بين مختلف التشكيلات السياسية، إلا أن التمثيل الحزبي في المجلس الشعبي الوطني يعرف ضعفا وعجزا في القيام بوظيفتي التشريع والرقابة، فقد تكون الانتخابات حرة ونزيهة، غير أن النظام الانتخابي في ذاته لا يكون عادلا أو لا يسمح ب بروز أي حزب قوي، ومن هذا القبيل تحكم السلطة في قواعد توزيع المقاعد على الأصوات المعبر عنها من خلال إقصاء الأحزاب من المشاركة في القانون الانتخابي لسنة 2012 التي لم تحصل على 05 بالمائة على الأقل من الاصوات المعبر عنها، وهو ما سيعود بالفائدة على الأحزاب الكبيرة النافذة⁵.

وصارت بموجب الامر 01/21 النافذ 04 بالمائة بموجب المادة 202 منه والتي اشترطت للترشح في الانتخابات التشريعية الحصول على نسبة 04 %، ولكنه وبصفة انتقالية نصت المادة 316 منه على تجريد وتوقيف العمل بأحكام هذه المادة بحكم أنها اقصائية ولا تسمح بالمنافسة المتساوية بعد الحراك الشعبي الاصيل واستبدالها

¹ - عيسى طيبي، النظام الانتخابي كعامل اضعاف لفعالية نظام الحكم في الجزائر، مجلة التراث، المجلد 02، العدد 03، نوفمبر 2012، ص 106

² - عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية، مرجع سابق، ص 262

³ - ليلو راضي مازن، عبد الكريم الجبوري سري، إصلاح التشريعات الضامنة للاختيار الأمثل للنظام الانتخابي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2020، ص 170

⁴ - د/عيسى - طيبي، النظام الانتخابي كعامل اضعاف لفعالية نظام الحكم في الجزائر، مجلة التراث، المجلد 02، العدد 03، نوفمبر 2012، ص 110

⁵ - عبد القادر دندن، من أجل انتخابات فعالة في وطننا العربي: جوهر العملية الانتخابية في الممارسة الديمقراطية، ص 86

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الأمر 01/21 المعدل والمتمم.

باستراط توقيع 25.000 توقيع فردي مسجلين في القوائم الانتخابية متحصل عليها من 23 ولاية على الأقل، على أن لا يقل عدد التوقيعات في كل ولاية عن 300 توقيع فردي، فيلاحظ أن المشرع الانتخابي تراجع عن اشتراط نسبة 04 % من الاصوات المعبر عنها في الانتخابات التشريعية الأخيرة.¹

ومع ذلك احتفظ القانون الانتخابي النافذ بشرط عدم الاخذ بالحسبان عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على نسبة 05 بالمائة على الأقل من الاصوات المعبر عنها طبقا للمواد 171 بالنسبة للانتخابات المحلية الولائية والبلدية، والمادة 194 بالنسبة للانتخابات التشريعية، وتنص المادة 194 من قانون الانتخابات 01/21 الجيد على أنه لا تؤخذ في الحسبان، عند توزيع المقاعد، القوائم التي لم تحصل على خمسة بالمائة على الأقل، من الأصوات المعبر عنها في الولاية المعنية ويحدد قانون الانتخابات نسبة العتبة الانتخابية وهي 5 بالمائة، التي تشتترط على القوائم الحصول عليها من أجل دخول عملية احتساب المقاعد.²

ومن هذا القبيل أيضا بقصد ضمان مشاركة أوسع و الحد من ظاهرة المال الفاسد في تولي متصدر القائمة، اعتمد المشرع الانتخابي على غير المعتاد نظام القائمة النسبية بتصويت تفضيلي والذي يعتبر "أحد أهم الإصلاحات" التي جاء بها القانون الانتخابي الأخير، انطلاقا من كون الهدف الأساسي من وراءه هو جعل صوت الناخب في منأى عن ما عرف سابقا بشراء الأصوات أو بالأحرى المقاعد، الأمر الذي تولد عنه غياب نخب حقيقية، سواء على البرلمان، حيث يقوم نظام القائمة المفتوحة على أن الناخب هو من سيختار متصدر القائمة بالنسبة لكل حزب، بدل فرض مرشح بعينه عليه.

كما يقوم بعد اختيار قائمته الحزبية أو الحرة المفضلة، بتحديد مرشحيه المفضلين ضمن نفس القائمة وترتيبهم، بحيث يمكنه الخروج من خيارات الحزب في ترتيب المترشحين، واختيار الشخص المناسب بالنسبة له طبقا للمادة 174 التي تشير إلى أن توزيع المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة على مرشحيها يكون "حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم".³ حيث تتجلى حرية الناخب التامة لاختيار مترشح أو أكثر ضمن القائمة المفتوحة وفق

¹ - جوش وهيبة، النظام القانوني لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني على ضوء الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي للانتخابات، السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 02، ص 280

² - وبالنسبة يتم إقصاء القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 بالمائة من الأصوات المعبر عنها (الأصوات الصحيحة) في الدائرة (الولاية) الانتخابية. ويتم الحصول على العتبة الانتخابية بقسمة عدد الأوراق المعبر عنها (الأصوات الصحيحة) على 5، وناتج القسمة يكون بمثابة عدد الأصوات التي يجب الحصول عليها من كل قائمة كي تدخل مرحلة حسابات الفوز والحصول على مقاعد. وبعد حصر القوائم التي حصلت على العتبة الانتخابية، يتم طرح أصوات القوائم التي لم تتمكن من بلوغ نسبة 5 بالمائة من عدد الأصوات الخاصة بالقوائم التي حققتها. ليتم لاحقا قسمة عدد الأصوات الخاصة بالقوائم التي حققت العتبة، على عدد المقاعد الخاصة بالولاية المعنية، للحصول على ما يعرف بـ "المعامل الانتخابي". لتحصل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصلت فيها على المعامل الانتخابي، ليتم بعدها توزيع المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة على مرشحيها حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم "وفق الأعلى أصواتا"

³ - يقوم نظام القائمة المفتوحة منح الناخب صوته لفرد أو أكثر من القائمة ويمكن أن يصوت لجميع أفرادها من خلال وضع علامة (x) أمام الشخص أو الأشخاص الذين اختارهم. وفي حال عدم وضع علامة (x) أمام أي مرشح فإن الورقة تحتسب صوتا لكافة أفرادها.

براهمي الوردي، عليان بوزيان

ترتيب يقتنع به بالتقديم والتأخير، ويكون النجاح وفق عدد الأصوات التي حاز عليها المترشح أو أكثر من إجمالي الأصوات المعبر عنه.¹

ويرجع اختيار هذا النمط الانتخابي لحل مشكلة تشويه التمثيل الشعبي في نظام التمثيل النسبي وفق القائمة المغلقة، بموجب التصويت التفضيلي يختار الناخب من يراه الاجدر بتمثيله، بحيث يكون المترشحون متساوية حظوظهم والافضلية بحسب عدد أصوات الناخبين المتحصل عليها، مما سيعكس لدى الفرد شعورا ايجابيا بقيمة صوته ومصادقية لاختياره في تحديد من يمثله تمثيلا حقيقيا، وبالتالي تحسين العمل البرلماني.²

وبالتالي، فإن الناخبين هم من يحدد من سيفوز بالمقاعد من خلال التصويت للمرشحين داخل القائمة بحيث تكون الحرية للناخب في ممارسة خياراته، وفي حال عدم إكمال ملء المقاعد بالأرقام الصحيحة من كل القوائم، يتم اعتماد طريقة الباقي الأعلى لباقي المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية وفي حالة التساوي بنسبة الأصوات بين قائمتين أو تساوي الأصوات بين مرشحين اثنين ينص قانون الانتخابات على أن المرشح الأصغر سنا هو من تكون له أفضلية الفوز. على أن "الفوز بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة عند تساوي الأصوات بين مترشحي القائمة، يعود للمترشح الأصغر سنا". غير أنه و "عند تساوي الأصوات بين مترشح و مترشحة، تفوز هذه الأخيرة بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة".

ومعلوم أن الانظمة السياسية الكبرى كالنظام الرئاسي الأمريكي والنظام البرلماني الانجليزي، والنظام المختلط الفرنسي يعتمدون نظام الانتخاب بالأغلبية في تشكيل البرلمان، وقليل من الدول الكبرى التي تعتمد نظام التمثيل النسبي كسويسرا.³

وبهذا يكون المشرع الانتخابي قد استطاع الحد من بعض الظواهر السلبية التي كانت تشوب القائمة المغلقة في المواعيد الانتخابية السالفة، لاسيما ظاهرة تدخل المال الفاسد في تعيين رأس القائمة أو ثانيها في القوائم الانتخابية الولائية في الاحزاب الكبرى حيث يكون المنصدر ضامنا للفوز بمقعد برلماني، كما استطاع المشرع الانتخابي تحقيق عدالة انتخابية أكثر، لا تقتصر على القوائم المشاركة بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات المعبر عنها، بل تعدتها الى العدالة بين المترشحين داخل القائمة، مما يعني أن الانتخاب لم يعد يقتصر على اختيار القائمة الحزبية أو الحرة؛ بل تعداه الى اختبار الانسب و الافضل من كل قائمة.⁴

¹ - حبوش وهيمة، النظام القانوني لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني على ضوء الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي للانتخابات، السياسة العالمية، المجلد 05، العدد02، ص 272

² - ينظر د/ شامي راجح، قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، المجلة الجزائرية لحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد01، جوان 2021، ص343

³ - ليلي دراغله، اثر نظام التمثيل التناسبي على عمل البرلمان، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة-1- السنة 2020-2021، ص02

⁴ - د/شامي راجح، قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق،

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

وبالرغم من إيجابيات هذا النظام فإنه قد يتسبب في نشوب صراعات وانقسامات داخلية ضمن الأحزاب، وذلك بسبب تنافس مرشحي الحزب الواحد بين بعضهم البعض بحيث سيطغى العمل الفردي في الحملات الانتخابية بدل العمل الجماعي ضمن القائمة الحزبية و يتحول التنافس بين القوائم الحزبية، إلى منافسة داخلية بين مرشحي القائمة الواحدة¹.

ومراجعة لخلفيات انتقاء أي نظام انتخابي يلاحظ غالبا ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات، مما يجعل عملية الانتقاء مسألة سياسية بالدرجة الأولى، حيث تؤدي الحسابات السياسية القصيرة المدى الى التعميم على النتائج طويلة المدى للنظام الانتخابي الأصحح².

مما سبق ورغم الاتفاق على أن الانتخابات أهم وسائل اسناد السلطة فإن ذلك غير كاف إذا لم يتم هندسة نظام انتخابي عادل وفقا لمعيار حرية الانتخاب، ونزاهة العملية الانتخابية باعتباره عماد الديمقراطية فلا اصلاح سياسي بدون اصلاحه، ويكون اصلاحه مقبولا الا اذا استطاع اعادة بعث الثقة لدى الناخب بأهمية المشاركة السياسية ترشحا وانتخابا، ومراجعة النظام الحزبي القائم على الموسمية الانتخابية³.

وهو الاصلاح الذي شرعت فيه الدولة دون أن يرقى لسقف طموحات المطالب الشعبية التي ظلت فئة كبيرة منه تترقب من بعيد المشهد السياسي، فبالإضافة الى حزب المقاطعين لمختلف الاعتبارات المقبولة وغير المقبولة ظهر حزب الاوراق الملغاة والتي كانت أكثر من الاصوات الفائزة لتكون بذلك وسيلة للتعبير عن عدم الرضا بما أفرزته مرحلة الترشيحات، وما ستؤول اليه العملية الانتخابية من انتاج نخب سياسية غير قادرة على تحقيق التغيير، حيث يرجح الا يختلف عن البرلمانات السابقة عليه في الاستقلال وفي الاداء البرلماني الضعيف، وهو ما وقع فعلا، بالنظر وجود قيود دستورية لا زالت تحول دون استقلالية البرلمان.

لقد جاء السياق العام لهذه الانتخابات مفتوحا على جميع الاحتمالات بسبب المناكفات السياسية بين الاتجاهات المتضاربة بين الخيارين السياسي والدستوري، وذلك في ضوء التدافع بين رؤيتين متضاربتين: رؤية ترى في المدخل الانتخابي آلية لتكريس نظام سلطوي وإعادة انتاج نظام معدل، ورؤية تفاؤلية ترى في الانتخابات التشريعية آلية عبور نحو إعادة بناء جزائر جديدة.

¹ - كرس المشرع الانتخابي الجزائري تغييرا جذريا مس أهم مراحل العملية الانتخابية، بالانتقال من القائمة المغلقة إلى نمط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، بتصويت تفضيلي دون مزج، لقطع الطريق أمام استعمال المال الفاسد، حيث ينص قانون في المادة 170 إلى أن "الناخب يختار قائمة واحدة ويصوت لصالح مترشح أو أكثر من القائمة نفسها في حدود المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية".

² - شليغم غنية، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي - حالة الجزائر - دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011، ص 184

³ - عيدات عبد الغني، إنزارن عادل، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 120

براهمي الوردي، عليان بوزيان

فن الناحية اللوجستية شكلت الهيئة الناحية ما يتجاوز 24 مليوناً بلغ المصوتون منها نسبة 23% لا غير، في حين بلغ عدد الأوراق الملغاة مليوناً و16 ألفاً، ورغم الإلغاء الضمني للحصة المخصصة للمرأة وتمكين الشباب ومحاربة المال الفاسد، فقد حصلت فئة الشباب على 136 مقعداً و35 مقعداً للمرأة و274 مقعداً لذوي المستويات الجامعية، وهو ما يعد بلغة الأرقام إضافة تحسب للمؤسسة التشريعية الحالية بغض النظر عن درجة فعالية أدائها مستقبلاً¹.

ثالثاً: تأثير النظام الانتخابي على الدور الرقابي لمجلس الشعبي الوطني.

يقتضي التوازن الحقيقي تكافؤ تبادل أسلحة الرعب بين الحكومة والبرلمان، حتى نضمن الاستقرار وعدم الاطاحة بأحدهما ويتم ذلك عبر إعادة الاعتبار لدور البرلمان التشريعي والرقابي من خلال الحد من التشريع المنافس الذي يمتكره رئيس الجمهورية بموجب التشريع بأوامر الذي لازال باقياً في تعديل 2020 بموجب المادة 142 منه دون وجود أي تفويض من السلطة التشريعية، فضلاً عن الحد من سلطة رئيس الجمهورية في الاعتراض على أي نص تشريعي، بموجب طلبه لمداولة ثانية، كما يمكنه الامتناع عن إصدار أي نص دون أن يرتب الدستور أي جزاء ضده، وهو ما يعد بمثابة حق فيتو في يد رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التشريعية. فضلاً عن ضرورة إلغاء التفوق الرئاسي في مجال التشريع الفرعي عن طريق التنظيم المستقل، والعمل على حصر مجالاته بدلاً من حصر مجال التشريع لأن الاختصاص التشريعي للبرلمان أصلي فلا يجب أن يقيد ولا يعقلن، بخلاف الاختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية فهو استثنائي ومن فلا يجب التوسع فيه، وحتى يتحقق التوازن حقيقة يجب تفعيل دور المعارضة البرلمانية وإشراكها في بناء وتصويب السياسات الحكومية، بما يستجيب للصالح العام، وهو ما أسس له تعديل 2016 وأكد عليه تعديل 2020 دون التنصيص على ضمانات إشراكها باستثناء الحق في إخطار المحكمة الدستورية، الذي تم تخفيض النصاب المطلوب فيه من 50 نائباً إلى 40 نائباً فقط، ومن 30 عضواً إلى 25 عضواً فقط بموجب المادة 193 من تعديل 2020 كما نص على امكانية ترأس المعارضة البرلماني و للجان البرلمانية بموجب المادة 04/166 والتي تضمن للمعارضة المشاركة الفعلية في رئاسة أجهزة غرفتي البرلمان².

وعليه تبقى من الظواهر السلبية التي تسببت في سبات البرلمان وضعفه وولاءه التام لمشروع الحكومة دون معارضة أو مناقشة مسألة الضمير الشخصي- للنائب فغالبيتهم جاؤوا نتيجة نظام انتخابي يتولى فيه الحزب اختيار قائمة مغلقة على أساس الولاء أو المال والمصالح الحزبية الصيقة وليس على أساس الكفاءة والنزاهة³. وفي هذا الإطار تعتبر خطيئة العهدة الخامسة السبب الأول المفجر للحراك الشعبي في فيفري 2019، والذي

¹ - بوحنية قوي، قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، مركز الجزيرة للدراسات يوليو 2021، على الرابط

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5065#a1>

² - جبلي بن عומר، البرلمان في ظل التعديل الدستوري ل2020، مكانة جديدة للأغلبية وحقوق إضافية للمعارضة، مجلة البحوث

في الحقوق والعلوم السياسية المجلد 08، العدد2، جانفي 2023 ص388

³ - ليلى دراغله، اثر نظام التمثيل التناسلي على عمل البرلمان، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة-1 السنة 2020-2021، ص 230

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

كاد أن يهدد الأمن المجتمعي لولا سليمته وحكمة قيادة الجيش في تجاوبها مع مطالب الحراك الشعبي، مما يتأكد معها ضرورة التعويل على مبدأ الوقاية والرشادة من خلال إضفاء مبادئ الحوكمة والجودة والفعالية على العمليات الانتخابية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمشاركة والمساءلة لتحقيق الأمن الديمقراطي.

وهذا التعديل الدستوري لطبيعة الادارة الانتخابية المشرفة على العملية الانتخابية انتقلا بها من "هيئة" إلى "سلطة" جاء نتاجا عن محاولة تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي، وذلك لتكريس مبدأ سيادة الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وشفافية في ظل التعددية الحزبية، وهو ما يقتضي -مراعاة الكفاءة والمهنية والتخصص في اختيار أعضائها، وهو ما لم يتطرق إلى النص المنظم لتشكيل السلطة فلم يحدد المشرع معايير الكفاءات والشخصيات الوطنية وهل هي مرتبطة بالاعتبارات التاريخية والثورية أم بالشخصيات الادارية، فواجب أن تحدد وأن تكون من الاحسن من أصحاب الاختصاص في القانون والعلوم السياسية.¹

1-تأثير النظام البرلماني في تفعيل الرقابة البرلمانية :

يمارس المجلس الشعبي الوطني دورا رقابيا باعتبارها إحدى مظاهر النظام البرلماني الكلاسيكي، التي لا زالت إحدى مزايا هذا النظام في تقرير مسؤولية الحكومة عن طريق سحب الثقة، وتعزيز دوره من خلال تفعيله لآليات الرقابة لهذه الهيئة حيث صار للنائب دور فردي في اقتراح القانون بعد تعديل المادة 22 من القانون العضوي 12/16 المحدد للعلاقة الوظيفية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فبدلا من تقدم 20 نائبا باقتراح قانون صارت وفقا للقانون 06/23 "يمكن لكل من النواب ... المبادرة باقتراح القوانين" أو يعرف بمبدأ المبادرة الفردية.²

وكذا يجب التفعيل من خلال النص على جزاءات دستورية ضد الحكومة في حالة تاملها عن الاجابة عن الأسئلة الشفوية و الكتابة ولما لا تقرير مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا بحكم الحكومة مسؤولية عن تنفيذ برنامجه في حالة وجود وزير أول حيث تشير المادة 103 من التعديل الدستوري الأخير إلى أنه "يقود الحكومة وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية" و "رئيس حكومة ، في حال أسفرت عن أغلبية برلمانية". ففما يتعلق بالحالة الأولى، يعين رئيس الجمهورية وزيرا أولا و يكلفه باقتراح تشكيل الحكومة و إعداد مخطط عمل لتطبيق البرنامج الرئاسي الذي يعرضه على مجلس الوزراء".

ويقدم الوزير الأول مخطط عمل الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، حيث يجري مناقشة عامة لهذا الغرض، مع الإشارة إلى أن الوزير الأول يمكنه تكييف المخطط على ضوء هذه المناقشة بالتشاور مع

¹ - بن عائشة نبيلة، النظام القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مرجع سابق، ص 118

² - قانون عضوي رقم 06-23 مؤرخ في 18 مايو سنة 2023، يعدل ويتم القانون العضوي رقم 12-16 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي ومجلس الأمة، وعملها، وكذا العلاقات الوظيفية بينها وبين الحكومة.

براهمي الوردي، عليان بوزيان

رئيس الجمهورية. أما في الحالة الثانية المتمثلة في تمخض التشريعات عن أغلبية برلمانية غير الأغلبية الرئاسية، فيعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة من الأغلبية الفائزة و يكلفه بتشكيل فريقه الحكومي و إعداد برنامج الأغلبية البرلمانية التي انبثق عنها، حسب ما هو وارد في المادة 110 من الدستور.

غير أنه و في حال عدم توصل رئيس الحكومة المعين إلى تشكيل حكومته في أجل ثلاثين يوما، يعين رئيس الجمهورية رئيس حكومة جديد و يكلفه بتشكيل الحكومة. وفي كل الحالات، يقوم رئيس الحكومة بعرض برنامج حكومته على مجلس الوزراء قبل تقديمه إلى البرلمان.¹

كما يمكن لهذا النمط الانتخابي تعميق ظاهرة النواب المستقلين المعروفة في القوائم المغلقة، مما قد يضعف من قوة البرلمان عند ممارسة مختلف آليات الرقابة على الحكومة، فضلا عن كثرة الأحزاب السياسية الصغيرة، مما سيزيد من تشتيت واضعاف الأداء البرلماني، حيث ان بعض الادوات الرقابية لابد فيها من العمل الجماعي كإيداع ملتمس رقابة الذي يتطلب توقيع سبع النواب أي 59 نائبا، و إخطار المحكمة الدستورية الذي يتطلب 40 نائبا، وتقديم الاستجواب للحكومة الذي يتطلب توقيع 30 نائبا.²

ورغم التطور الدستوري في مجال تفعيل آلية الاستجواب بموجب تعديل 2020 لاسيما منها ما نصت عليه المادة 161 بخصوص توسيع حالات ايداع ملتمس رقابة الى حالة الاستجواب كوسيلة لإثارة المسؤولية السياسية للحكومة يبقى تحقيق النصاب المطلوبة مانعا دون تحريك المسؤولية ضد الحكومة، ويتأكد هذا المنع بسبب النظام الانتخابي التناسبي الذي لا يستطيع تكوين معارضة برلمانية قوية قادرة على استجواب الحكومة ومن ثم تقرير مسؤوليتها السياسية.³

و انطلاقا من اعتقاد الباحثين بوجود علاقة وثيقة بين انتقاء نظام انتخابي نوعي وانعكاساته على مخرجات العملية الانتخابية ومستويات فعالية المشاركة الانتخابية، فان التجارب المقارنة اتجهت الى تغليب نظام الاغلبية على النظام التناسبي كونه يشنت مقاعد البرلمان بين عدة أحزاب مما سيحول دون تحصيل أغلبية برلمانية مطلقة، تكون قادرة على تشكيل حكومة مستقرة.⁴

¹ - وطبقا للفقرة الخامسة من المادة 91 من الدستور الحالي، يتولى رئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية"

² - د/ شامي راجح، قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق، ص345

³ - ليلي دراغله، اثر نظام التمثيل التناسبي على عمل البرلمان، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة-1- 2020-2021، ص 240 وما بعدها

⁴ - شليغم غنية، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي- حالة الجزائر - دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011، ص183

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

وبالنظر إلى التطلع الجماعي المنشود لبناء المجتمع الديمقراطي وتحقيق التنمية المأمولة، وأن ذلك لا يمر إلا عبر ائتلاف حكومي برنامج واحد أو موحد يسمح بتشكيل أغلبية برلمانية، قادرة على تحقيق الاستقرار الحكومي، فإن ضرورة اصلاح النظام الانتخابي بما لا يسمح بتسييع المعارضة وتشتيت قواها بظهور احزاب مجهرية.¹

2- نحو حوكمة النظام الانتخابي

تعتبر مسألة اختيار نظام انتخابي بالنسبة للدولة من أهم الاختيارات السياسية لما يترتب عليه من تبعات سياسية تتطلب القيام بعمليات مدروسة من طرف خبراء وأكاديميون يستهدفون ديمونة النظام السياسي واستقراره و إعادة الشرعية للمؤسسات و لنظام الحكم² ، ولذلك يجب في هندسته أن لا تكون مجرد ردة فعل لواقعة معينة فقط ، بل لابد من هندسة موضوعية تقوم على معايير و مبادئ الحكامة الرشيدة كالية أساسية في تعزيز وترسيخ فعالية النظام الديمقراطي و الانتخابي واصلاحهما من خلال التركيز على جودة وفاعلية التسيير من حيث القدرة على تحقيق الاهداف المسطرة والحفاظ على استمرارية النظام³ فهي بمثابة المنقذ للديمقراطية من حالة الاخفاق والتراجع والافول والانحسار والانتكاس بواسطة ربطها بالمبادئ الكبرى للحكامة كالاستقلالية والشفافية والمشاركة والمساءلة والفعالية والنجاعة والكفاية وسيادة القانون.⁴

ومن ثم فان جوهر التحدي في هندسة النظام الانتخابي هو بناء الثقة، ولا يمكن فرض الثقة أو استيرادها أو شرائها، فهي تتولد ببطء وأحيانا على مضض، ويتم بناؤها من خلال الانخراط الجماعي في مناقشة القضايا الصغيرة منها والكبيرة، وهي من أصعب النتائج التي يرجى تحقيقها.⁵

وهو الخيار الذي يطلب إيجاد بيئة انتخابية حرة وسياقات انتخابية حقيقية لإجرائها، بمواصفات ومعايير ومبادئ الحوكمة الانتخابية في إدارة مختلف مراحل العملية الانتخابية، فمن خلالها يتم تفعيل وإعادة تشغيل علاقة التلازم الوظيفي المقطوع بين الفعل الانتخابي الحر والنزاهة وعملية التحول الديمقراطي؛ إذ لا تحقق الانتخابات وظيفتها في تكريس وترسيخ مخرجاتها إلا بتوافر عناصر التنافسية، وتكريس ثقافة المشاركة السياسية والنزاهة لتحقيق انتقال انتخابي سليم يعيد الثقة للمواطن في قدرته على التغيير.⁶

¹ - عيسى- طيبي، النظام الانتخابي كعامل اضعاف لفعالية نظام الحكم في الجزائر، مجلة التراث، المجلد 02، العدد03، نوفمبر2012، ص107

² - عيدات عبد الغني، إنزازن عادل، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2022، ص112.

³ - د/ وليد سليمان، فوزي تور الدين، المقاربة النظرية للحوكمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص552-553

⁴ - شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، رسالة دكتوراه جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2019، ص278

⁵ - مقدمة سكوت م. ويرمن كتاب "وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، مرجع سابق، ص11

⁶ - الهاشمي، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، وجهة نظر، ص 17.

براهمي الوردي، عليان بوزيان

وبالنتيجة تحتاج الانظمة الدستورية والانتخابية دائما الى إعادة النظر في الاختلالات الموجودة في هيكلة نظامها السياسي، سعيا منها الى تصحيح الاخطاء وتحسين جودتها الديمقراطية، ولتعزيز الفعالية وتحقيق التنمية،¹ ومن بين أهم الاختلالات التي تحتاج الى مراجعة واعادة تنظيم المسألة الانتخابية لاسيما في ظل التراجع العالمي للديمقراطي، وتنامي ظاهرة العزوف الانتخابي، وتفشي مظاهر الفساد السياسي وانتشار مظاهر الالاعقاب وغياب المساءلة مما جعل الهيئات الأمية والسياسات الوطنية تستجد بالحكمة لإخراج الديمقراطية من الجمود وتقيتها من التشوهات العميقة التي طالتها، وبذلك أصبحت الحوكمة الديمقراطية بديلا تجديديا لقيم الديمقراطية ومؤسساتها ووسائلها، التي يتفق الجميع على ضعف ادائها من جهة عدم حيازتها لثقة المواطنين وتآكل شرعيتها حتى في معارفها الغريبة،²

ومن أجل هندسة نظام انتخابي أمثل يستجيب شكليا وفعليا لمعايير الحوكمة الانتخابية ولا يكتفي فقد بدسترة السلطة المستقلة للانتخابات والتي أسند لها المؤسس سلطة التنظيم والإشراف والرقابة واعلان النتائج الاولى³ يجب ديمقطة النظام الانتخابي الذي لايزال مشوبا بالعديد من النقائص وبعيدا عن الواقع السياسي، حيث لايزال الشارع السياسي ممتنع عن الاستجابة لإصلاحات هذا النظام، مما ساهم في تراجع المشاركة السياسية وأدى الى ظهور كتلة صامتة معتبرة، بسبب أن تلك الاصلاحات السياسية لا تعبر الا عن حالة وقتية مكررة تظهر كلما كانت هناك حركات احتجاجية الأمر الذي يجعلها عملية ديناميكية تظهر كل ما كانت هناك احتجاجات بغية تحقيق الاستقرار السياسي الأمر الذي من شأنه أن يعرقل المسار الديمقراطي في الجزائر وسرعان ما يعود النظام الى طبيعته الرئاسوية فلا تزال السلطة التنفيذية هي المهمة وما البرلمان الى غرفة لتمرير القوانين و إلباسها صبغة الشرعية، وهو ما يتنافى مع منهجية التخطيط للترسيخ الديمقراطي والذي يتطلب مراجعة شاملة للإصلاح السياسي.⁴

وهو ما يجب العمل على تداركه لا سيما ما تعلق بتعزيز استقلالية السلطة الوطنية من ناحية الوسائل والامكانيات، ومن خلال زيادة فعالية هذه السلطة في تحقيق الحوكمة الانتخابية الحقيقية بتعزيز استقلاليتها الكاملة تسييرا وتمويلا وتأطيرا وتكويناً⁵ لاسيما اشراكها عند تعديل القانون الانتخابي وكل القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية لاسيما قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي هو جزء لا يتجزأ من مجريات العملية

¹ - د/ وليد سليمان، فوزي تور الدين، المقاربة النظرية للحوكمة الديمقراطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03 جويلية 2021، ص 550

² - شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 271

³ - ضريف قدور، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات - نظامها القانوني، مامها وتنظيمها - مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، جاني 2020، ص 257

⁴ - عيدات عبد الغني، إنزaran عادل، تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 123 وما بعدها

⁵ - د/عزيزة علي، دور أجهزة مراقبة وتنظيم الانتخابات في تكريس الحوكمة: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنموذجاً، مرجع سابق، ص 20

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21

المعدل والمتمم.

الانتخابية، فضلا عن فرض رقابتها على مرحلة استدعاء الهيئة الناجبة باعتباره اختصاصا اصيلا لرئيس الجمهورية ولكن كان يجب ان يكون من صلاحيات السلطة المستقلة بحكم بما كلفها به الدستور من الهر على دورية الانتخابات واحترام مواعيدها.

وبناء على ما سبق يجب أن يقوم تصميم النظام الانتخابي على مراعاة العديد من المعايير التي يجب أن تتوافق مع القانون الانتخابي حتى يتحقق الانسجام ويمكن الاحتكام اليه عند حل المنازعات الانتخابية¹. كما يجب العمل على ترقية التعاون الانتخابي الذي يساعد على تحديد المعايير الحقيقية التي تجعل الانتخابات حرة ونزيهة من خلال النماذج الرائدة في تطبيق الحوكمة الانتخابية، والبحث عن المعايير التي تغطي بالتوافق الدولي حول النزاهة الانتخابية (قانون دولي للانتخابات) وهذا النظام الانتخابي المعتمد يترتب عنه مجموعة من التبعات المترابطة المتعلقة بالنشاط التشريعي والتنفيذي والقضائي على حد سواء، وفي الاخير يجب الوقوف على أنه لا بديل عن الانتخابات باعتبارها أكثر الآليات وضوحا وتعبيرا عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والسياسية

وفي هذا الصدد نص التعديل الدستوري لعام 2020 على العديد من مقتضيات الدستورية المكرسة لمبادئ الحكم الراشد وقيم الشفافية والمشاركة والحياد، والنزاهة، إيماننا من المؤسس الدستوري الجزائري بوجود علاقة بين النزاهة الانتخابية و المراقبة الدستورية لهيئات إدارة الانتخابات حتى لا يتم التلاعب بالعمليات والنتائج الانتخابية.

فبحكم ما للأحزاب الحاكمة من أسبقية ونفوذ وحوافز قوية للبقاء في السلطة، لاسيما قدرتها على التحكم في الإطار القانوني الذي يدير الانتخابات ويفصل في المنازعات الانتخابية، ومن أجل ابعادها عن التلاعب بالقانون الانتخابي وتحسينه عن التعديلات المشخصة يمكن اللجوء الى دسرة معايير الحوكمة الانتخابية وترسيخها في قانون أعلى كمبادئ الاستقلالية والشفافية والحياد والكفاءة والمساءلة تحت تكون بعيدة عن المناورات السياسية، ومن هذا القبيل دسرة المؤسس الدستوري الجزائري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات واعتبارها مؤسسة رقابية ومستقلة ودائمة ومتخصصة، وهو ما من شأنه تعزيز النزاهة الانتخابية من خلال "دسرة" هيئات إدارة الانتخابات بحكم الأكثر نزاهة أكبر للانتخابات².

وبالرجوع إلى إحصاءات السلطة المستقلة للانتخابات حاليا واحصائيات وزارة الداخلية سابقا يتضح أن هناك عزوفا عاما وخصوصا لدى الشباب عن المشاركة في العملية الانتخابية، وهو ما يرجعه غالبية النقاد إلى مجموعة من الأسباب العامة منها فقدان الثقة في السياسيين وفي الأحزاب السياسية وغياب الشعور بجدوى العملية السياسية، وبالتالي فعدم المشاركة في العملية الانتخابية مرتبط بمشاكل سياسية واجتماعية وتعليمية، في

¹ - كم سمير، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 195

² - Svitlana Chernykh, Zachary Elkins, James Melton, Tom Ginsburg, Constitutions and Election Management, published within a book - Advancing Electoral Integrity-, Oxford University Published: May 2014 Pages 94- 117 <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199368709.003.0006>

براهمي الوردي، عليان بوزيان

مقدمتها غياب الديمقراطية على مستوى البيئة السياسية. فلا يكفي صياغة وثيقة دستورية مكتوبة متقدمة عن سابقتها ديمقراطياً، كما لا يكفي وجود انتخابات دورية، ما لم يكون هناك ممارسة دستورية ديمقراطية، تسمح بمنافسة سياسية معيارها الكفاءة والنزاهة، فلا ديمقراطية بلا فاعلين ديمقراطيين وبلا ثقافة سياسية ديمقراطية، وهو ما يعني أن هناك معوقات بنيوية تحول دون ممارسة انتخابات نزيهة ديمقراطياً.¹

ويكفي من مفاهيم الحوكمة الانتخابية في السلطة المستقلة للانتخابات مصطلح السلطة في تسميتها فهو يوحي مباشرة إلى وجود استقلالية بصلاحيات أوسع وأشمل بمقارنتها مع مصطلح الهيئة، كما يكفي مصطلح المستقلة في التعبير عن استقلالية السلطة عن التبعية لأي سلطة إدارية، فهي غير تابعة لأي هيئة أو إدارة كما أنها سلطة لا تخضع لأي رقابة رئاسية أو وصائية، وهذا ضماناً قوياً لاستقلاليتها القانونية.² خاصة وأن انتقادات عدة وجهت في هذا الشأن إذ يعتبر البعض أن البطاقة الوطنية للهيئة الناجبة في المصدر الأول للتزوير، كما أن عدم توفير مناخ الأمن الديمقراطي أدى إلى عزوف الكفاءات المقبولة شعبياً عن المشاركة.³

وفضلاً عن استقلالها عند إعدادها لنظامها الداخلي، يعد عنصر - تنوع وتعدد صفات الأعضاء مظهراً داعماً للاستقلالية، فتركيبها غير سياسية إذ تتكون من المجتمع المدني والثقافي والأكاديمي والمهني وفق نسب متفاوتة في التمثيل داخل السلطة.⁴

ومن مظاهر الحوكمة في العضو المنتمي للسلطة المستقلة، هي الكفاءة والنزاهة والحياد من خلال اشتراط عدم الانخراط في أي حزب سياسي، والانتخاب للعضو المنتمي للسلطة مما يتعد من أهم مظاهر الاستقلالية وعدم التبعية لسلطة التعيين، والتي تهدف لتحقيق الشفافية أكثر والمصادقية، لكنها تبقى نسبية،⁵ ومن أجل تقويم النظام الانتخابي الجزائي من خلال مؤشرات الحوكمة الانتخابية. ينتظر من هندسة نظام انتخابي :

-إعادة الثقة إلى الفعل الانتخابي كأفضل وسيلة للتغيير السلمي، من خلال تحسين مناخ البيئة الانتخابية بما يسمح بتحقيق أمن قانوني انتخابي مستقر و مشجع للمشاركة القوية للناخبين والمترشحين.

-تحسين التمثيل السياسي بما ينعكس بالنتيجة على نوعية الأداء وتحقيق الأهداف والغايات المجتمعية من جهة، والاستقرار السياسي والانتعاش الحقوقي من جهة أخرى.

¹ - د/ جواد رباع، السلطوية الانتخابية وديمقراطية الواجبة، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2016/09/01 تاريخ الإطلاع : 2023/06/15 على الرابط

<https://www.aljazeera.net/blogs/2016/9/1>

² - أحسن غربي، مظاهر استقلالية السلطة المستقلة للانتخابات، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية. المجلد 3، العدد 4، ديسمبر 2020، ص 176

³ - بن عطية لحضر، هلوب حفظة، الموازنة بين تخمين القواعد القانونية المنظمة للسلطة المستقلة للانتخابات ومآخذ ممارستها العملية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. المجلد 4، العدد 1، 2020، ص 488

⁴ - أحسن غربي، مظاهر استقلالية السلطة المستقلة للانتخابات، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية. ص 170.

⁵ - د/ عزيزة علي، دور أجهزة مراقبة وتنظيم الانتخابات في تكريس الحوكمة: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنموذجاً، مرجع سابق، ص 13

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21 المعدل والمتمم.

-زيادة الحوكمة (جودة العملية الانتخابية وجودة القواعد المتعلقة بها: الناطمة والضابطة والضامنة) فرغم استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلا أن النظام فشل في إعادة بعث الثقة لدى المواطن الجزائري، والدليل على ذلك ضعف المشاركة في تلك الانتخابات وعدم الاعتراف بشرعيتها.

خاتمة:

تناولت الدراسة بالتحقيق والتحليل مدى تناسبية نظام التصويت التفضيلي في إيجاد برلمان قوي يكون قادرا على تحسين تمثيل مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وقد كشفت الدراسة أنه لا يمكن لمجرد وجود دساتير مفصلة على المقاس، ولا لتعددية أحزاب الزبائن، ولا لمعارضة الواجحة، ولا لنظام انتخابي تمت هندسته في مخابر السلطة أن يثمر إصلاحا ديمقراطيا، بل الأمر يتطلب تغييرا جذريا في الثقافة السياسية لدى الناخبين والمختبين فضلا عن وجود الإرادة السياسية الجادة في انجاز التغيير المنشود بدءا من داخل بنية النظام السياسي، والذي يعتبر بمثابة الأصل الذي ينبع منه النظام الانتخابي المنتهج.

وقد توصلت الدراسة الى أنه بالرغم من الاصلاحات الدستورية والانتخابية التي شرعت فيها الدولة الجزائرية بعد حراك 2019 لا سيما الحد من ظاهري التزوير الانتخابي الفاضح، والتضخيم في نسب المشاركة، فان عنصر الثقة لا يزال يخيم على ثقافة المواطن الجزائري ترشيحا وانتخابا، فرغم المحفزات الاغرائية التي جاء بها النظام الانتخابي المبني على القائمة النسبية بتصويت تفضيلي من حيث صياغة القوائم المترشحة بنسب تضمن المناصفة للشباب وللنساء و تضمن تمثيل القوائم بذوي المستوى الجامعي، فان التخوف لا يزال باقيا بسبب ذلك العزوف العقابي الذي يفرضه الشعب على السلطة، ايمانا منه ان تأثير النظام السياسي في النظام الانتخابي لازال هو المسيطر على الوضع العام، وليس العكس.

وترتبا عليه فإن محاولة اصلاح النظام الانتخابي يجب أن تبدأ بالاحتكام الى مبادئ الجودة لاسيما تلك المتعلقة بجودة التمثيل السياسي المبني على اعادة الاعتبار للشعب من خلال استرداد سيادته، وذلك بإعادة بعث الدور الايجابي للأفراد في العملية السياسية من أجل خلق ديمقراطية تشاركية بعيدا عن السلبية والغربة السياسية، والقضاء على ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية في الانتخابات وفي الانخراط في الأحزاب السياسية.

وجدير بالإشارة أن التطور لم يتوقف عند سعي الادارة الانتخابية الى السهر على نزاهة العملية الانتخابية من أولها الى آخرها، بل وصل الى حد التحفيز على المشاركة الانتخابية من خلال اقامة الندوات واشهار الملتصقات التي تحمل شعارات التغيير و الامل، لعلمها أن الوعاء الانتخابي المشارك لن يتجاوز وعاءها المعتاد، في ظل وجود مقاطعة مستمرة للمواعيد الانتخابية، وهو ما يفسر- احتفاظ أحزاب السلطة بنفس مقاعدهم بحكم عدم مشاركة الهيئة الناجبة المحبطة أو الممتنعة بسبب عدم تغير الوجوه المترشحة أو عدم تغير البيئة الانتخابية. وهو ما يفسر أيضا عدم وصول بعض الاسماء العلمية المترشحة في التشريعات الاخيرة لعدم قدرتها

براهمي الوردي، عليان بوزيان

على إخراج الهيئة الناحية الصامتة أو المتفرجة من غريتها السياسية واقناعها بالمشاركة من أجل التغيير، وهو ما تعتبر عنه نسب المشاركة المسجلة في المواعيد الانتخابية الأخيرة.

قائمة المراجع :

- 1- الدستور الجزائري صدر التعديل الدستوري الجديد في الجريدة الرسمية، العدد 82 ، المرسوم الرئاسي الذي يحمل رقم 20/442 والموقع في 15 جادى الأولى عام 1442 الموافق الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري

القوانين:

- 1- أمر رقم 01-21 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق لـ 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات
- 2- أمر رقم 02-21 مؤرخ في 02 شعبان عام 1442 الموافق لـ 16 مارس سنة 2021، يحدد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان
- 3- قانون عضوي رقم 06-23 مؤرخ في 18 مايو سنة 2023، يعدل ويتم القانون العضوي رقم 12-16 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي ومجلس الأمة، وعملها، وكذا العلاقات الوظيفية بينها وبين الحكومة

الكتب :

- 1- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، القاهرة 1997
- 2- جمال سلامة، النظم الانتخابية دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية، سنة 2020
- 3- عبد الله بوقفة المؤسسات السياسية والقانون الدستورية ، الانظمة الانتخابية تعبير السيادة من قبل الشعب ، دار الهدى ، عين مليه ، 2013
- 4- على الصلوي، ديمقراطية الانتخابات إدارة أم إرادة ضمن كتاب "الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي"، المنظمة العربية لحقوق الانسان، سنة 2014
- 5- سعاد الشراقوي، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة ط2، سنة 1994
- 6- داوود مراد، المشاركة السياسية وتأثيرها والسياسة الخارجية الأمريكية، منشورات ماركيت ، سليمانة ، سنة 2013.
- 7- عبد الخالق محمد مصطفى ، النظم الانتخابية، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية سنة 2018
- 8- غسان سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي-الإسلامي : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي "فونداشيوني إيني أنريكو ماتيني، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، سنة 2000

الرسائل الجامعية :

أولا : رسائل الدكتوراه :

- 1- شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، رسالة دكتوراه جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2019 ، ص278

أثر النظام الانتخابي في بنية المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل البرلماني في ظل الامر 01/21

المعدل والمتمم.

- 2- ليلي دراغله، اثر نظام التمثيل التناسبي على عمل البرلمان، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة-1- 2020-2021، ص 240 وما بعدها
- 3- كيم سمير، دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-01-، 2015-2016، ص 46
- 4- شريف صورية، أنماط التراجع عن الديمقراطية، رسالة دكتوراه جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2019/2020

ثانيا : رسائل الماجستير

- 1- بن سليمان عمر، تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر ، ماجستير في السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، 2013
- 2- عار صالح جبار، النظام الانتخابي في العراق 2005-2018 دراسة تقويمية رسالة الماجستير كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد
- 3- لرقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2005، ص 50

المجلات العلمية:

- 1- مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية. المجلد 3، العدد 4، ديسمبر 2020
- 2- المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. المجلد 4، العدد 1، 2020
- 3- دفاثر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011
- 4- المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03 جويلية 2021
- 5- مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022
- 6- مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية المجلد 08، العدد 2، جانفي 2023
- 7- مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 03، العدد 02، جوان 2018
- 8- مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، العدد 39 و 40 لسنة 2015 -
- 9- المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021
- 10- مجلة المفكر، المجلد 07، العدد 01، نوفمبر 2012،
- 11- مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 1، العدد 0، سنة 2017
- 12- مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2020
- 13- مجلة المستقبل العربي، العدد 467 سنة 2018 ،
- 14- مجلة وجهة نظر ، البار البيضاء، العدد 33-34، 2007،
- 15- مجلة العلوم الانسانية جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 03، 2018

المواقع الالكترونية

- 1- عبد الحكيم بن هبري، بنية الدولة في الدستور الجزائري المرتقب: نحو جمهورية جزائرية جديدة، مقال منشور بتاريخ 23 سبتمبر 2023 على موقع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي على الرابط

<https://www.irz-dialogue-afroallemmand.de/ar/2020-09-30-06-38-08/2020-09-30-06-39-06/stellung-staat-benhebbri-3>